(شرحُ التَّأويلات الماتريدية) لعلاءِ الدين السَّمرقَنديِّ (ت٥٣٩ هـ) دراسة وتحقيق للربع الأخير من سورة الحج

مريم بنت حسين بن محمد صميلي
طالبة دكتوراه، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد
المملكة العربية السعودية
Mariam1438@gmail.com

تاريخ تسلم البحث: ٦/ ٧/ ٢٠٢٤م **تاريخ قبول البحث**: ٧/ ٨/ ٢٠٢٤م

الملخص:

عنوان البحث: شرحُ التَّأويلات الماتُريدية لعلاء الدين السَّمرقَندي (ت٥٣٩ه) دراسة وتحقق للربع الأخير من سورة الحج.

هو تحقيقٌ علمي ودراسةٌ لشَرح التَّأويلات الماتُريدية لعلاء الدين السَّمرقَندي، الذي شرح فيه كتابَ تأويلات أهل السُّنَّة لأبي منصور الماتُريدي.

وكان مِن أهمِّ ما دعاني لاختيار هذا الموضوع هو إخراجُ تُراث علماء الأمَّة الإسلامية، ووجودُ عدد مِن النُّسَخ لهذا المخطوط، وكذلك اكتسابُ مهارات التَّحقيق العلمي لمخطوطات علمائنا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، كما أنَّ هذه الدِّراسةَ تتيح للباحث الوقوفَ على عددٍ كبير مِن كتب التَّفسير، والاطِّلاعَ على فنونٍ كثيرة في أثناء البحث والتَّحقيق تبعًا للمسائل التي تَناولها المصنِّفُ في المخطوط، والاستفادةَ والانتفاع مِن مُلازَمة مخطوطٍ متقدِّم له قيمةٌ علمية وأهميَّة كبيرة بين كتب التَّفسير، وشرفَ خِدمة كتاب الله تعالى- بتحقيق شرح التَّأويلات الماتُريدية ودراستها وَفْقَ المعايير العلمية، والتَّنبيهِ على الأخطاء العَقَديَّة في المخطوط المترتِّبة على التَّأويل الخاطئ للنُّصوص.

ومن أهم الأهداف: التَّعريفُ بالمؤلِّف، وإبرازُ مكانته العلمية، وإخراجُ المخطوط مُحَقَّقًا تحقيقًا علميًّا إن شاء الله، والتَّنبيهُ على مَعانٍ وشُروحٍ تُثرِي علمَ التَّفسير خاصَّةً وعلومَ الشَّريعة عامَّةً، ومناقشةُ المسائل المُشكِلة وبيانُ الصَّواب.

وقد اتَّبعتُ في بحثي هذا المنهجَ الوصفي التَّحليلي في قِسم الدِّراسة، ووظَّفتُ المنهجَ الاستقرائي في تتبُّع النُّسخ والمقارَنة بينها، كما استفدتُ من المنهج النَّقدي في مناقشة المسائل المختلفة.

وفي ختام البحث توصلت لثبوت صِحَّةُ نِسبة الكتاب للمؤلف، كما تبيَّن اتِّباعُ علاء الدين للمذهب الماتُريدي، وإظهارُه جوانبَ مِن المذهب الماتُريدي، وتعقُّبُ المذاهب المخالفة بالرَّدِّ، وقد سار فيه على المذهب الحنفي.

الكلمات المفتاحية: تأويل، السمرقندي، ماتريدي، تفسير، سورة الحج.

(Explanation of the Maturidy Interpretations) by Aladdin al-Samarqandi (d. 539 AH), a Study and Verification of the Last Quarter of Surat Al-Hajj

Maryam bint Hussein bin Muhammad Samili

A PhD Student, College of Shari'ah and Fundamentals of Religion, King Khalid University
Saudi Arabia
Mariam1438@gmail.com

Date of Receiving the Research: 6/7/2024 **Research Acceptance Date**: 7/8/2024

Abstract:

Research title: Explanation of the Maturidy Interpretations by Aladdin al-Samarqandi (d. 539 AH), the Last Quarter of Surat Al-Hajj, a Study and Verification.

It is a scientific verification and study of the explanation of the Maturidy interpretations of Aladdin al-Samarqandi, in which he explained the book of: "Interpretations of the Sunnis" by Abu Mansur al-Maturidy.

Among the most important things that prompted me to choose this topic was to bring out the heritage of the scholars of the Islamic nation and the existence of a number of versions of this manuscript, as well as to acquire the skills of scientific verification of the manuscripts of our scholars. In addition, this study enabled the researcher to look through a large number of interpretation books and get acquainted with various arts during the research and investigation according to the issues addressed by the author in the manuscript, and benefit from accompanying an advanced manuscript that has great scientific value and importance among the books of interpretation, in addition to the honor of serving the Book of God Almighty - by verifying an explanation of the Maturidy interpretations and studying them according to scientific standards, and warning from doctrinal errors in the manuscript resulting from the inaccurate interpretation of the texts.

Among the most important objectives are: introducing the author, highlighting his scientific status, and authenticating the manuscript with scientific verification, God willing, and pointing out meanings and explanations that enrich the science of interpretation in particular and

the sciences of Sharia in general, in addition to discussing problematic issues and clarifying the correct opinion.

In this research, I followed the descriptive analytical approach in the study section, and employed the inductive approach in tracking the versions and comparing them. In addition, I benefited from the critical approach in discussing the various issues.

At the conclusion of the research, I concluded that the correctness of the attribution of the book to the author. Also, it was shown that Aladdin followed the Maturidy doctrine, demonstrated aspects of the Maturidy doctrine, and trailed up the opposing doctrines with refutation, and in it he followed the Hanafi doctrine.

***Keywords**: interpretation, Al-Samarqandi, Maturidy, explanation, Surat Al-Hajj.*

المقدمة:

الحمدُ لله الذي بعث إلينا رسولًا صادقًا أمينًا، وأنزل عليه القرآنَ كتابًا هاديًا مُبينًا، ورَضيَ لنا الإسلامَ شِرعةً ودِينًا وأصلِّي الله وأُسلِّم على مَن بعثه الله رحمةً للخَلْق، وداعيًا إلى الصِّدق، وهاديًا إلى الحقِّ، على آلِه وصَحابته أجمعين.

أمَّا بعدُ..

علمُ التَّفسير مِن أجلِّ علوم الشَّريعة وأرفعها قَدْرًا؛ إذْ هو أشرفُ العلوم موضوعًا وغرضًا وحاجةً إليه، ومِن كُتب التَّفسير المهمَّة التي تُعَدُّ مَرجِعًا لطُلَّاب العلم كتابُ تأويلات أهل السُّنَّة لأبي منصورٍ الماتُريدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد يسَّر اللهُ الوقوفَ على مخطوطٍ يَشرح هذا السِّفْرَ مِن كتب التَّفسير؛ وهو (شرحُ التَّأويلات) لعلاءِ الدين السَّمرقَنديِّ (ت٥٣٩ه). وقد أكرمني الله بتحقيق جزء من هذا المخطوط.

فهذا البحثُ عُنوانه: شرحُ التَّأويلات الماتُريدية لعلاء الدين السَّمرقَندي (ت٥٣٩ه) دراسة وتحقق للربع الأخير من سورة الحج.

موضوع البحث:

تحقيقٌ علمي ودراسةٌ لشَرح التَّأويلات الماتُريدية لعلاء الدين السَّمرقَندي، الذي شرح فيه كتابَ تأويلات أهل السُّنَّة لأبي منصور الماتُريدي.

أهميَّة البحث:

تتجلَّى أهميَّةُ الموضوع في عِدَّة أمور؛ منها: تَعلُّقُ هذا الموضوع بعلم التَّفسير الذي هو مِن أشرف العلوم، وتَعلُّقُه أيضًا بشرح التَّأويلات الماتُريدية؛ فهو مَرجِعٌ مِن مراجع التَّفسير، وله قِيمةٌ علمية، وفيه فنونٌ متعدِّدةٌ ومسائلُ لطيفةٌ وفوائدُ دقيقةٌ، ومِن الأهميَّة كذلك تقدُّمُ عصر المؤلِّف إذْ عاش في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السَّادس الهجري.

أسباب اختيار الموضوع:

كان مِن أهمِّ ما دعاني لاختيار هذا الموضوع ما يلي: إخراجُ تُراث علماء الأمَّة الإسلامية؛ فإنَّه تُراثٌ عظيم، مليءٌ بالنَّوادر، وحافلٌ بالجواهر التي يَعِزُّ وُجودُها عند غَيرهم، ووجودُ عدد مِن النُّسَخ لهذا المخطوط؛ الأمرُ الذي يُسَهِّل إخراجَه ويجعل تحقيقَه أشدَّ ضبطًا، وكذلك اكتسابُ مهارات التَّحقيق العلمي لمخطوطات علمائنا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، كما أنَّ هذه الدِّراسةَ تتيح للباحث الوقوفَ على عددٍ كبير مِن كتب التَّفسير، والاطِّلاعَ على فنونٍ كثيرة في أثناء البحث والتَّحقيق – مِن قراءاتٍ وعقيدةٍ، وفقهٍ ولغة– تبعًا للمسائل التي تَناولها المصنِّفُ في المخطوط،

والاستفادةَ والانتفاع مِن مُلازَمة مخطوطٍ متقدِّم له قيمةٌ علمية وأهميَّة كبيرة بين كتب التَّفسير، وشرفَ خِدمة كتاب الله تعالى- بتحقيق شرح التَّأويلات الماتُريدية ودراستها وَفْقَ المعايير العلمية، والتَّنبيهِ على الأخطاء العَقَديَّة في المخطوط المترتِّبة على التَّأويل الخاطئ للنُّصوص.

أهداف البحث:

أهمها: التَّعريفُ بالمؤلِّف، وإبرازُ مكانته العلمية، وإبرازُ قيمة المخطوط العلمية ومكانته خاصَّةً في مجال التَّفسير، ودراسةُ مصادر المصنِّف في كتابه عن طريق الجزء المحقَّق، وإخراجُ المخطوط مُحَقَّقًا تحقيقًا علميًّا إن شاء الله، والتَّنبيهُ على مَعانٍ وشُروحٍ تُثرِي علمَ التَّفسير خاصَّةً وعلومَ الشَّريعة عامَّةً، ومناقشةُ المسائل الـمُشكِلة التي تحتاج إلى بيانٍ في العقيدة والتَّفسير والقراءات والفقه، وبيانُ الصَّواب.

منهج البحث:

اتَّبعتُ في بحثي هذا المنهجَ الوصفي التَّحليلي في قِسم الدِّراسة، ووظَّفتُ المنهجَ الاستقرائي في تتبُّع النُّسخ والمقارَنة بينها، كما استفدتُ من المنهج النَّقدي في مناقشة المسائل. أمَّا خُطواتُ البحث فقد اخترتُ النُّسخة الأصل (ط) ومُقابَلتَها مع بقيَّة النُّسَخ، وكتابةَ النَّصِّ بالرَّسم الإملائي الحديث مع مُراعاة قواعد التَّرقيم المعروفة، وأنْ تكون الـمُقابَلةُ والتَّصويب في الحاشية، وكتابةَ الآيات القرآنية بالرَّسم العثماني، وتوثيقَ القراءات التي ذكرها المؤلِّفُ مِن مَظانِّها، وبيانَ المتواتر مِن الشَّاذِّ، وتخريجَ الأحاديث مِن كُتب السُّنَّة، والآثارِ مِن مَظانِّها، ونِسبةَ الأقوال إلى أصحابها، والتَّعريفَ بالمصطلحات، ودراسةَ المسائل التي تحتاج إلى بيان..

تقسيمات البحث:

يتكوَّن مِن: مُقدِّمةٍ ومبحثين: المبحث الأول: المؤلِّف ومكانته العلمية، المطلب الأول: التعريف بالمؤلف، المطلب الثاني: مؤلفاته ومصادره في المخطوط والمبحث الثاني: النَّصِّ المحقَّق، ثمَّ الخاتمةِ وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: المؤلف ومكانته العلمية

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف

علاء الدين السمرقندي هو محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، ولقب بعلاء الدين، كان فريد عصره عالمًا وما تركه مِن مصنَّفاتٍ يدلُّ على ما حَباه اللهُ مِن مَلَكاتٍ علمية في علوم الشَّريعة مِن عقيدةٍ وتفسير وفقه وأصوله، مع ما كان يتمتَّع به مِن تَواضُعٍ جمٍّ وزُهدٍ وحُبٍّ للعلم وأهله، ولا أدلَّ على ذلك ممَّا تَناقَلَتْه كتبُ التَّراجم مِن تلك القصَّة المشهورة عن ابنتِه فاطمةَ العالِمةِ الصَّالحة وزوجِها علاءِ الدين الكاساني وذاك لتَركِه تزويجَ ابنته الحسناء العالمة مِن أبناء الملوك، مُؤثِرًا تزويجَها لطالبه الفقير المُعدِم مِن دون مَهرٍ مادي؛ إذْ إنَّ الكِفايةَ عنده بالعلم والتَّقْوى، وما هذا إلَّا لترفُّعِه عن حُطام هذه الدُّنيا الفانية، وحُبِّه للعلم وطلَّابه.

وفي خروج الفُتيا وعليها خَطُّ الثَّلاثة أوضحُ دليل على ما كان يتمتَّع به السَّمرقَنديُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن علمٍ وفضل وتواضُع وعدم استئثار بالرَّأي والإجابة.

وقال عنه الكاسانيُّ: وقد كَثُر تصانيفُ مشايخنا في هذا الفن قديمًا وحديثًا، وكلُّهم أَفادُوا وأَجادُوا، غيرَ أنَّهم لم يَصرِفوا العنايةَ إلى التَّرتيب في ذلك سِوَى أُستاذي وارثِ السُّنَّة ومُورِثِها، الشَّيخِ الإمام الزَّاهد علاءِ الدين، رئيسِ أهل السُّنَّة، محمدِ بن أحمد بن أبي أحمد السَّمرقَندي رحمه الله تعالى؛ فاقتديتُ به فاهتديتُ؛ إذِ الغرضُ الأصلي والمقصودُ الكُلِّي مِن التَّصنيف في كلِّ فنٍّ مِن فنون العلم هو تيسيرُ سبيل الوصول إلى المطلوب على الطَّالبين.

تُوفِيَ: غُرَّةَ جُمادى الأولى سنة تِسعٍ وثلاثين وخَمسِ مائةٍ ببخارى[1]

المطلب الثاني: مؤلفاته ومصادره في المخطوط:

من مؤلفاته: ميزان الأصول في نتائج العقول: وقد حقق وطبع في قطر وبغداد، وتحفة الفقهاء وقد حقق في دمشق وشرحه تلميذه الكاساني، اللباب في الأصول ولم اقف عليه، وشرح تأويلات الماتريدية وهو المراد تحقيقه[2].

وعند تحقيق المخطوط ثبت أنها من تأليفه، ففي نسخة مكتبة جار الله أفندي:

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني(١/ ٢)، تاج التراجم لابن قطلوبغا(ص: ٢٥٦)، والجاهر المضيئة في طبقات الحنفية(٢/ ٦)، والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص: ١٥٨).

(٢) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية(٢/ ٩)،كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٥٤٢)، والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص:١٦٠).

مكتوبٌ على أوَّل المجلَّد الأول: "شرحُ التَّأويلات، للشَّيخ الإمام علاءِ الدين، أبي بكرٍ، محمدِ بن أحمد السَّمرقَنديِّ رحمه الله تعالى".، سخة مكتبة الحميدية: كُتب في أوَّل المخطوط: "شرحُ تأويلات أبي منصور ماتُريدي". وفي آخِرها: "وقد سَمَّى كتابَه هذا شرحَ التَّأويلات...".

نسخة متحف طوب قابي سراي: كُتب في آخِرها: (وقد وقع الفراغُ مِن تحرير هذه النُّسخة الشَّريفة المبارَكة بشرح التَّأويلات).

ومن مصادره في المخطوط: جامع البيان لابن جرير الطبري، أحكام القرآن للجصاص، الأم للشافعي، موطأ مالك، معاني القرآن للفراء، مصنف عبدالرزاق وصحيح البخاري وغيرها.

المبحث الثاني: النص المحقق:

وقولُه تعالى: ﴿ ۞ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ﴾ [سورة الحج:٦٠]: [فذَكرْنا][٣] أنَّ حرف (ذلك) وحرفَ (هذا) على الابتداءِ بالثَّاني والقطعِ عن الأوَّل؛ وذلك لِما يحسُن الابتداء به دُون ذِكرِ ذلك الحرفِ؛ نحوَ قولِه: ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ [سورة ص:٤٩] يستقيم ذِكرُه بدون ذِكرِ هذا ولذلك هذا.

ويحتمل أنْ يكونَ ذِكرُ ﴿ ۞ ذَٰلِكَ ﴾ صِلةً ما سبق مِن ذكر الأنباء والأخبار. يقول: ﴿ ۞ ذَٰلِكَ ﴾ الذي ذَكرتُ لك وأنبأتُك مَن عاقبَ بمِثْل ما عُوقِب به.

ثمَّ اختُلف في سبب نزول هذه الآية:

قال بعضُهم[٤]: هي في القِصاص؛ أنَّ مَن قتل وليَّ آخَرَ واقتُصَّ منه، ثمَّ إنَّ المقتصَّ منه بغى على وليِّ المقتول فقتله، ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ﴾ على [ما][٥] بغى عليه، وهو ما ذكر في آيةٍ أُخرى وهو قولُه: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [سورة البقرة:١٧٨] لكنْ ذَكر هذا الاعتداءَ بعْدما أخذ

(٣) كذا في (ط، ح)، وفي (ك): "قد ذكرنا".
(٤) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره عن ابنِ جُريج (١٦/ ٦٢٠)
(٥) كذا في جميع النسخ، والصَّوابُ: "مَن".

المالَ وعفا، وفي الأوَّل ذكر البغيَ بعد القِصاص وهُما واحدٌ في المعنى؛ إذْ لا يبقى له حقٌّ بعْد ذلك.

وقال بعضُهم(٦): إنَّه نزل في المؤمنين والمشركين؛ وذلك أنَّ المشركين عاقَبوا المؤمنين بعقوباتٍ واعتَدَوْا عليهم، ثمَّ إنَّ المؤمنين ظَفِروا بهم فعاقَبوهم جزاءَ عقوبتهم، ثمَّ إنَّ المشركين بَغَوْا على المؤمنين فوعد اللهُ لهم النَّصرَ عليهم بعد البَغْي.

وقال بعضُهم قريبًا من هذا(٧)؛ وهو أنَّ المشركين كانوا يُؤذُون أصحابَ رسول الله ومَن آمَن منهم ويعاقِبونهم في أشهُر الحجِّ، ولم يكنْ للمؤمنين إذْنٌ في قتالهم في ذلك الوقت، فقاتَلوهم مُكافَأةً لهم، فأخبر اللهُ - تعالى- ووعد لهم النَّصرَ- إذا بغى أولئك عليهم مِن بَعْد. فعلى هذا التَّأويل يكون لهم الوعدُ بالنَّصر بعدما بغى أولئك على هؤلاء. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ للمؤمنين بقتالهم أولئك في أشهُر الحجِّ؛ حيث كان لم يَأذَن لهم بالقتال، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ لأولئك إذا تابُوا ورجعوا عمَّا فعلوا. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ﴾ [سورة الحج:٦١]:

قد ذَكرْنا أنَّ حرف ﴿ذَٰلِكَ﴾ يستقيم ذِكرُه على الابتداءِ والإتيانِ على غَير صِلةٍ، وجائزٌ أنْ يكونَ صِلةً.

قَولُه: ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [سورة الحج:٦٠]:

أي ذلك النَّصْرُ لِمن ذَكَر؛ لأنَّ مَن قَدَر على إيلاجِ اللَّيل في النَّهار وإيلاجِ النَّهار/ [ط:٥٨٦: و] في الليل قادرٌ على ما وعد مِن النَّصر لهم.

وقَولُه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾:

أي ﴿سَمِيعٌۢ﴾ لأقوالهم ﴿بَصِيرٌ﴾ بحوائجهم.

(٦) تفسير يحيى بن سلَّام (١/ ٣٨٦) بنحْوه.

(٧) تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ١٣٥). وابن جرير في تفسيره (١٦/ ٦٢٠).

والسَّميعُ يقال: هو الـمُجيب؛ أي: مُجيبٌ لدُعائهم [بما][٨]، ﴿ بَصِيرٌ﴾ بما يكون مِن الأعداء. والله أعلم. و﴿ ذَٰلِكَ﴾ و(أنَّ) تكون على الابتداء في كلِّ أمر، وكذلك قَولُه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ هو ما ذَكَرْنا.

وقال[٩]: أي ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ﴾ الذي يفعل هذا.

وقَولُه تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [سورة الحج:٦٢]:

قال الحسنُ[١٠]: هو اسمٌ مِن أسماء الله - تعالى- به يُعطِي وبه يَمنع، وبه يحكُم بين الخلْق وبه يقضي، ونحوه.

وجائز أنْ يكونَ قَولُه: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ أي: عنده ما يَتحقَّق ما يُطمِع في العبادة ويُطلَب إذْ هو المالكُ لذلك.

﴿وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [سورة الحج:٦٢]:

أي: ما يَطمَعون بعبادة مَن دُونَه باطلٌ؛ وهي الأصنامُ التي عبدوها رجاءَ الشَّفاعة أو طمعًا في السَّعَة، فأخبر [أنَّه][١١] لا تَملِك ذلك، وإنَّما يَملك ذلك اللهُ تعالى.

وقَولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سورة الحج:٦٢]:

أي [على ما عنده][١٢] يُطلَب العُلوُّ والمنْزلة، [مِن][١٣] عنده [يُطمع][١٤] الرِّزقُ والسَّعة والشَّفاعة، والنَّصرُ والظَّفرُ والإجابة. لا من عند هؤلاء الأصنام التي يعبدونها. يذكُر سَفَهَهم لعبادتهم الأصنامَ مِن دون الله تعالى.

---

(٨) مُدرَجةٌ في الأصل.
(٩) كذا في جميع النُّسخ، ولعلَّ صوابه: "وقال بعضُهم".
(١٠) مرويَّاتُ الحسن البصري في التَّفسير (٢/ ٢٤٧). وتفسير يحيى بن سلَّام (١/ ٢٢٣).
(١١) في (ح): "أنَّها"، والذي في المتن ضميرُ الشَّأن.
(١٢) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "مِن عنده".
(١٣) كذا في (ط، ح)، وفي (ك): "ومِن"، وهو الصَّواب.
(١٤) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "يُطمع في".

وقَولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [سورة الحج:٦٣]:

اختُلف فيه:

قال بعضُهم(١٥): ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إنَّما هو حرفُ تعجيبٍ، يعجِّب رسولَ الله جميعَ ما يَفعل مِن فَعاله عَزَّوَجَلَّ.

وقال بعضُهم(١٦): ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ هو حرفُ إيضاحِ الحُجَج وإثارةِ البراهين؛ كقَولِه ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [سورة الفرقان:٤٥] ونحوِه.

وأصلُه أنَّ ظاهرَه وإنْ كان استفهامًا(١٧) فهو في الحقيقة تحقيقٌ وإيجابٌ، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ أي: قد رأيتَ وأُخبِرت، وهكذا جميعُ ما يُذكر؛ يُخرج الظَّاهرُ في الكتاب مَخرَجَ الاستفهام فهو في الحقيقة إيجابٌ وإلْزامٌ. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [سورة الحج:٦٣]. وجهان من الاستدلال على منكري البعث:

أحدُهما: (١٨)يخبِر عن قُدرته وسُلطانه أنَّ مَن قَدر على إنزال الماء مِن السماء، وشَقِّ الأرض وإخراجِ النَّبات منها - مع لِينِه وضَعْفِه وصَلابةِ الأرض وشِدَّتها- قادرٌ على إحياء الخَلْق بعد الموت، [ولا أن](١٩) يُعجِزه شيءٌ.

والثَّاني: [أنَّه](٢٠) قَدَر على إحياء الأرض بعد موتها ويبسها، لَقادرٌ على البعث والإحياء، وقد عرفوا [مِن عِباده](٢١) أنَّ إعادةَ الشَّيء أَهوَنُ مِن ابتدائه؛ إذْ قد يَقدِر على الإعادة [مَن لا يملك على](٢٢) الابتداء إذا عَرف الابتداءَ.

---

(١٥) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (١١/ ١٦٤)، وغريب القرآن، لابن قُتيبة (ص: ٩٢).

(١٦) قال المبرِّدُ في المقتضَب (٢/ ٢٠): (إنَّما هو انتبِهْ وانظُرْ)، وقال الطَّبريُّ في تفسيره (٤/ ٤١٣): (ألم تعلم يا محمدُ، وهو مِن رؤيةِ القلب لا رؤيةِ العَين)، وقال القُرطُبيُّ في تفسيره (١٢/ ٩٢): (وقيل: استفهامُ تحقيق؛ أي قد رأيتَ).

(١٧) زاد في الأصل: "فهو في الآخرة".

(١٨) زاد في (ك): "فيما".

(١٩) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "ولا".

(٢٠) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "أنَّ مَن".

(٢١) تفرَّد بها الأصلُ، والصَّوابُ إسقاطُها.

وقَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾:

قال الحسنُ: اللَّطيفُ في الشَّاهد أنْ يقال على ثلاثة وجوه:

أحدُها: أنْ يقال للشَّيء (لطيفٌ) لدِقَّتِه ورِقَّته، وذلك عن الله - تعالى- منفيٌّ(٢٣).

والثَّاني: يقال (لطيفٌ) لِما [ينافي](٢٤) له الأشياءُ ولا تصعُب عليه.

[والثَّاني](٢٥) والثَّالث: اللَّطيفُ الرَّؤوف الرَّحيم(٢٦).

وهذان الوجهان [تضاف](٢٧) إلى الله تعالى، والأولُ لا يجوز إضافتُه إليه.

وقوله: ﴿خَبِيرٌ﴾ أي: عليمٌ.

وقَولُه تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [سورة الحج: ٦٤]:

يخبر أنَّ ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾، وأنَّهم عَبيدُه وإماؤه، وأنَّهم لم يَخلُقهم لحاجة نفْسه، ولكنْ إنَّما خلقهم لحاجةِ أنفُسهم حيث أخبر أنَّه الغنيُّ بذاته.

والثَّاني: يخبر أنَّه لم يأمُرهم ولم يَنهَهم، ولا امتحنهم لمنافعَ أنْ تكونَ له، ولكنَّ المنافعَ [المُمتَحَن](٢٨).

[والمحمود في فَعاله يُحمد في فعاله](٢٩)، أو ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾: الحامد.

---

(٢٢) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "مَن لا يَقدِر على"، أو: "مَن يَملِك".

(٢٣) وذلك لأنه بهذا المعنى يشبِّه اللهَ - سبحانه وتعالى- بمخلوقاته، قال الشيخ ابن عثيمين في (القواعد المثلى) في القاعدة السابعة: "الإلحادُ في أسماء الله: وهو أنواعٌ، ومنها: أن يجعلها دالةً على صفاتٍ تشابه صفاتَ المخلوقين، كما فعل أهلُ التشبيه، وذلك لأنَّ التشبيه معنًى باطلٌ لا يمكن أن تدلَّ عليه النصوص، بل هي دالَّةٌ على بطلانه". القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ١٧).

(٢٤) كذا في جميع النُّسخ، وهو تصحيفٌ، والصَّواب: "تَتأتَّى".

(٢٥) تفرَّد بها الأصلُ، والصَّوابُ إسقاطُها.

(٢٦) لم أجد هذا الأثرَ عن الحسن.

(٢٧) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "يضافان".

(٢٨) كذا في جميع النُّسخ، وصوابُه: "للمُمتَحَن".

(٢٩)كذا في جميع النُّسخ، وصوابُه: "﴿ٱلْحَمِيدُ﴾ هو المحمودُ في فعاله".

وقولُه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ [سورة الحج:٦٥]:

يذكِّرهم نِعمته ليستأدي[٣٠] به شُكرَه، ولأنَّه أخبر أنَّه سخَّر لهم ما في الأرض مِن أنواع المَنافع ليَعلَموا أنَّه لم يَخلُقْهم عَبثًا لِيَترُكهم سُدًى؛ لأنَّ مَن خلقه لِما ذكر لم يكن خَلَقه ليكونَ خَلْقًا مَتروكًا سُدًى.

ويخبر أنَّه أعطى لهم الأسبابَ التي بها يَصِلون إلى منافع الأرض مع شِدَّتها وصَلابتها، والأسبابُ التي يَصِلون بها إلى منافع البحر - وهي الفُلْكُ[٣١] التي خلقها لهم ليَصِلُوا بها إلى منافع البحر- حيث خلق لهم الخشبَ قارَّةً على وجه الماء غيرَ متشرِّبةٍ، وغيرُه مِن الأشياء مِن [طَبْعِها][٣٢] التَّسفُّلُ والتَشرُّبُ - مِن الحديد والحَجَر ونحوِهما- لِيَعرِفوا فضلَه ورحمتَه أنْ كيف ثبَتَ وقَرَّ هذا على وجه الماء ولم يَثبُتِ الحديدُ، ثمَّ يَثبُت الحديدُ على وجه الماء مع الخشب؛ إذْ السُّفنُ لا تخلُو مِن الحديد، وبه تقُوم السُّفنُ ثمَّ لم تَتشرَّب.

وقَولُه تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [سورة الحج:٦٥]: ويُمسِك السَّماءَ لا بالأسباب والأشياء التي تُمسِك الأشياءَ في الشَّاهد[٣٣]؛ وهو ما قال: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [سورة فاطر:٤١] الآية.

وقَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحج:٦٥]:[٣٤] مِن رأفته ورحمته ما خَلق لهم وسخَّر ما ذكر.

---

(٣٠) قال ابن السكيت: "وقد آدَيْتُ للسفر فأنا مُؤْدٍ له، إذا كنت مُتَهَيِّئًا له"، وقد آديتك على فلان، أي أعنتك عليه، وذهب فلان يستأدي الأمير على فلان، في معنى يستعدي، قال الأصمعي، وقال الأسود بن يعفر:

ما بعد زيد في فتاة فرقوا قتلاً وسبياً بعد حسن تَادِي

(إصلاح المنطق (ص: ٢١٨)

(٣١) الفُلْكُ: السَّفينة، يذكَّر ويؤنَّث. انظر: العَين للخليل بن أحمد (٥/ ٣٧٤).

(٣٢) كذا في الأصل، وفي (ح، ك): "طَبْعِها"، وهو الصَّواب.

(٣٣) وذلك لعقيدتِه فإنه يرى أنَّ صفةَ اليدين لله هي الأسبابُ، وهذا تعطيلٌ، قال ابن عثيمين: "وقد فسَّرها أهلُ التعطيل بالنعمة أو القُدرة ونحوها". تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد (ص: ٥٠)

(٣٤) زاد في (ح): "أي".

وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَحۡيَاكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۗ﴾ [سورة الحج:٦٦]: هذا قد ذَكرْنا(٣٥) في غيرِ مَوضِعٍ.

وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ﴾:

جائزٌ أنْ يكونَ قولُه:/ [ط:٥٨٦: ظ] ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ أي الكافرَ كفورٌ بالبعث، أو ﴿لَكَفُورٞ﴾ لرَبِّه في نِعَمه التي أنعمها عليه وذكر أنَّها سخَّرها لهم في قوله: ﴿سَخَّرَ لَكُمۡ﴾ كذا... الآية؛ يَنظُرُ في النِّعَم إلى أسبابه والحِيَلِ التي يحتال، لا ينظُر إلى فضل ربِّه وإفضاله في تلك النِّعَم؛ لذلك صار كفورًا لرَبِّه في نِعَمه.

وأمَّا المؤمنُ فإنَّه ليس ينظُر إلى الأسباب والحِيَل التي فيها، ولكنْ ينظُر إلى فضل الله -تعالى- وإفضاله وإنعامه عليه فيها؛ فيكون شَكورًا لربِّه غيرَ كَفُورٍ له.

والمعتزلةُ(٣٦) داخلون في قَوله: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ﴾؛ لأنَّه يقول: وهو الذي سخَّر الفُلْكَ وهُم يقولون لم يُسخِّر ولكنْ إنَّما سخَّر الخَشَبَ التي منها تُتَّخَذ الفُلكُ؛ لأنَّهم لا يَرَوْن لله -تعالى- في فِعل العباد تدبيرًا ولا صُنعًا، والخشبُ يصير فُلْكًا بصُنع العِباد(٣٧). فهُم يكفُرون نِعمةَ ربِّهم فيما ذَكَر مِن تسخير الفُلْك لنا فيكونون داخلين تحت هذه الآية على الوجه الذي ذَكرْنا(٣٨). والله أعلم.

---

(٣٥) في (ح): "ذُكر".

(٣٦) المعتزلة: فِرقةٍ ظهرتْ في الإسلام في أوائل القرن الثَّاني، وسلكتْ منهجًا عقليًّا، وهُم أصحابُ واصلِ بنِ عطاءٍ الذي اعتزل مجلسَ الحسنِ البَصْري. انظر: دراسات في الفِرق والعقائد، لعبد الحميد برهان (ص: ٨٣)، والتَّعريفات، للجُرْجاني (ص: ٢٢٢).

(٣٧) الرد على المعتزلة: مَن أنكر خَلْقَ أفعالِ العِباد فقد زعم أنَّه يوجد خالقٌ آخَرُ مع الله أو مِن دُون الله وهذا هو الكُفر؛ لهذا ثَبَت عن كثيرٍ مِن السَّلَف وصفُ القَدريَّة المنكرين لخلقِ أفعال العِباد بأنَّهم مجُوسُ هذه الأمَّة. انظر: الانتصار في الرَّدِّ على المعتزلة القدَرية الأشرار، لابن أبي الخير (١/ ٥٩).

(٣٨) أفعالَ العِباد لو كانت مِن الله عز وجل دُون العِباد لَكان العِبادُ لا ثوابَ لهم ولا عِقابَ عليهم، ولو كانت مِن العِباد دون الله عز وجل لَكان العِبادُ يَعملون عملًا بغَير علم الله ومشيئته وإرادته، ولو كانت مِن الله عز وجل ومِن العِباد على معنًى واحدٍ تَشابهت العبوديةُ بالرُّبوبيَّة. ولا يجوز أن يقالَ بواحدٍ مِن هذه الأقاويل، بل يقال: أفعالُ العباد هي مِن الله -تعالى- تقديرًا وخَلقًا، ومِن العِباد عملًا واكتسابًا. انظر: مرهم العِلل المُعضِلة في الرَّدِّ على أئمَّة المعتزلة، لابن أسعد اليافعي (ص:١٤٥-١٤٦).

وقولُه تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [سورة الحج:٦٧]: اختُلف في المَنْسَك:

قال بعضُهم(٣٩): هو الدِّينُ؛ أي: جَعلْنا لكلِّ أمَّةٍ دِينًا يُدعَون إليه؛ أي كلُّ أمَّةٍ تُدعَى إلى دِينٍ واحد وهو دِينُ الإسلام. وهو قَولُ الحسن.

وقال بعضُهم(٤٠): أي جَعلْنا لكلِّ أمَّةٍ شريعةً، وهذا على الاختلاف؛ أي جَعلْنا لكلِّ أمَّةٍ شريعةً على حِدَةٍ.

﴿هُمْ نَاسِكُوهُ﴾: ذلك كقَوله: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [سورة المائدة:٤٨].

وقال عامَّةُ أهل التَّأويل: ﴿مَنسَكًا﴾أي ذبائحَ وعِيدًا(٤١).

قالوا: ذكر هذا - والله أعلم- لأنَّ مِن النَّاس مَن يُنكِر أنَّ الذَّبائحَ شريعةُ الله تعالى؛ فأخبر عَزَّوَجَلَّ أنَّ الذَّبحَ سُنَّةُ الله وشريعتُه في الأُمم كلِّها ليس على ما قالت الثَّنويَّةُ(٤٢).

وقَولُه تعالى: ﴿فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِي ٱلْأَمْرِ﴾:

على تأويل مَن يقول: إنَّ المَنْسَكَ هو الدِّين: أي لا يُخالِجَنَّك(٤٣) في نفْسِك أنَّ الذي أنت عليه هو دِينُ الله - تعالى- وادعُ النَّاسَ إليه.

---

(٣٩) ذكره الماوردي في تفسيره (٢/ ١٩٥).

(٤٠) تفسير مُقاتل بن سليمان بنحوه (٣/ ١٢٦). وعن ابن أبي حاتم في تفسيره بنحوه (١٣/ ٧٠٧). وقال الزجَّاجُ في معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣١١): "مَا يُتَقربُ به إلى اللهَّ جلَّ وعزَّ".

(٤١) أخرجه أحمدُ ابن حنبل في مسنده (٣٩/ ٢٨٥- ٢٨٦) عن علي بن الحسين، وأخرجه ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ في تفسيره (١٦/ ٦٢٦) عن ابن عبَّاس، وفي تفسيره (١٦/ ٦٢٧) عن قتادة. وقال ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٢٧): والصَّوابُ مِن القَول في ذلك أنْ يقالَ: عُني بذلك إراقةُ الدَّم أيَّامَ النَّحر بمِنًى... أمَّا التي هي مناسكُ فإنَّما هي هدايا أو ضحايا؛ ولذلك قلنا: عُنيَ بالمَنسَك في هذا الموضع الذَّبحُ الذي هو بالصِّفة التي وصفنا. وهو الراجح.

(٤٢) الثَّنويَّةُ: هُم أصحابُ الاثنَين الأزليَّين؛ يزعُمون أنَّ النُّورَ والظُّلْمةَ أزليَّان قديمان، بخلاف المَجُوس فإنَّهم قالوا بحدوث الظَّلام وذكروا سبب حدوثه، وهؤلاء قالوا بتَساويهما في القِدَم واختلافِهما في الجَوْهَرِ والطَّبع، والفعلِ والخيِّز، والمكانِ والأجناسِ، والأبدانِ والأرواح. انظر: المِلَل والنِّحَل، للشَّهرستاني (٢/ ٤٩).

ونقل الرَّازيُّ في تفسيره (١١/ ٢٧٨) عن الثَّنوية موقفهم مِن الذَّبح ثمَّ ردَّ عليهم حيث قال: "ذبحُ الحيوانات إيلامٌ، والإيلامُ قبيحٌ، والقَّبيحُ لا يَرضى به الإلهُ الرَّحيم الحكيم؛ فيَمتنعُ أنْ يكونَ الذَّبحُ حلالًا مباحًا بحُكم الله. قالوا: والذي يحقِّق ذلك أنَّ هذه الحيواناتِ ليس لها قدرةٌ على الدَّفع عن أنفُسها، ولا لها لسانٌ تحتجُّ على مَن قصد إيلامها، والإيلامُ قبيحٌ، إلَّا أنَّ إيلامَ مَن بلغ في العَجْزِ والحِيرة إلى هذا الحدِّ أقبحُ.

وعلى تأويل مَن يقول: "هو الذَّبحُ" يقول: ﴿فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ﴾(٤٤)؛ أي لا يُصُدُّنَّكَ عن الذَّبح مَن يُنكِر ذلك؛ كقولِه: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ۖ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [سورة القصص:٨٧].

وقَولُه تعالى: ﴿وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ﴾:

أي إلى توحيدِ ربِّك.

أو أنْ يكونَ قَولُه: ﴿وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ﴾ إلى عبادة ربِّك وانْهَهُم عن عِبادة مَن دُونه.

وقَولُه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾:

هذا يدلُّ أنَّ التَّأويلَ الذي ذَكرْنا في المَنْسَك - وهو الدِّينُ- أَشبَهُ وأقرب؛ لأنَّه ذكر ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾ ولا يَتَخالَجَنَّ في نفْسِك شكٌّ(٤٥) مِن ذلك(٤٦). والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ﴾ [سورة الحج:٦٨]:

أي في أمرِ الذَّبيحة.

أو في [أصر](٤٧) الدِّين، وقد جادَلوه في الدِّين كثيرًا؛ لكنَّ ذلك قالَه عند [إياسهم](٤٨) عن توحيدهم وإسلامهم.

يقول، والله أعلم: فإنْ جادَلوك في التَّوحيد والدين قوله تعالى: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦٨﴾﴾[سورة الحج:٦٨]. وهو كقَولِه: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾﴾[سورة الشورى:١٥]؛ فعلى ذلك قَولُه: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦٨﴾ ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [سورة الحج:٦٨-٦٩] مِن الدِّين.

---

(٤٣) الخاءُ واللَّام والجيم أصلٌ واحد يدلُّ على لَيٍّ وفَتْلٍ وقِلَّةِ استقامة... ومِن ذلك قَولُهم: خَلَجني عن الأمر؛ أي شَغَلني. انظر: معجم مقاييس اللُّغة، لابن فارس (٢/ ٢٠٦).

(٤٤) في (ح): "ولا يُنازِعُنَّك".

(٤٥) في (ح، ك): "مَنسَك".

(٤٦) الراجح في المنسك تقدم ذكره، وهنا يعزوه إلى سياق الآية.

(٤٧) كذا في (ط، ك)، وفي (ح): "أصل"، وهو الصَّواب.

(٤٨) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "إياسه".

وقال بعضُ أهل التَّأويل(٤٩): هذه الآيةُ منسوخةٌ [لَنَسَخَتْها](٥٠) آيةُ القتال لأنَّ فيها [حظر في القتال وأمر](٥١) بتركِهم على ما هم عليه وتسليمِ الأمر إلى الله - تعالى- : ﴿يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(٥٢).

لكنْ جائزٌ ما ذَكرْنا أنَّه قال ذلك عند الإياس منهم من توحيدهم. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الحج:٧٠]:

قد ذَكرْنا حرف ﴿أَلَمْ﴾ أنَّه يَتوجَّه إلى وجوهٍ: إلى التَّعجُّبِ مرَّةً، وإلى التَّنبيهِ والإيقاظ ثانيًا، وإلى(٥٣) الحُججِ والبراهين ثالثًا.

وقَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [سورة الحج:٧٠] ظاهرٌ.

وقَولُه تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [سورة الحج:٧١]. أي: حُجَجًا وبراهينَ.

﴿وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [سورة الحج:٧١]:

يخبِر عن سَفَههم أنَّهم يعبُدون غيرَ الله تعالى، ولا سُلطانَ لهم ولا حُجَّةَ لهم ولا عِلمَ لهم بذلك؛ لأنَّهم كانوا لا يؤمنون برسولٍ يخبِرهم ولا كان لهم كتابٌ يَعلَمون به؛ فيقول: إنَّهم يقولون: اللهُ أمرهم بذلك، ولا حُجَّةَ لهم بذلك ولا عِلمَ.

وفيه أنَّه إنَّما بعث الرُّسلَ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ إليهم على عِلمٍ له منه أنَّهم يكذِّبون الرُّسلَ؛ لأنَّ مِن النَّاس مَن ينكِر بعثَ الرُّسل إلى مَن يعلم أنَّه يكذِّبهم ويترُك إجابتَهم؛ كمَن لا يَبعث في الشَّاهدَ

(٤٩) قال به مُقاتلُ بن سليمان في تفسيره (٣/ ١٣٧).

(٥٠) كذا في الأصل، وفي (ح، ك)، "نَسخَتْها".

(٥١) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "حظرًا في القتال وأمرًا".

(٥٢) قيل: إن الآية منسوخة نسختها آية القتال. ومنهم ابن سلامة المقري في الناسخ والمنسوخ (ص: ٢٠)، والمقري في الناسخ والمنسوخ: (ص: ١٢٨) وغيرهم، وقيل: إنها محكمة. ومنهم ابن الجوزي في المصفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ (ص: ٤٤) قال: قيل عن المشركين ثم نسخ بآية السيف، وقيل المنافقين كان تظهر منهم فلتات ثم يجادلون عنها فأمر أن يكل أمرهم إلى الله فعلى هذا الآية محكمة. وهو الراجح.

(٥٣) زاد في (ح، ك): "إيضاح".

رسولًا إلى مَن يَعلم أنَّه يكذِّبه ولا يجيبه(٥٤)، ولكنْ يقول: أخبر أنَّ اللهَ على عِلمٍ منهم بالتَّكذيبِ وتركِ الإجابة، بعثهم لا على الجهل حيث قال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الحج: ٧٠].

وأمَّا قَولُهم: إنَّ مَن عَلم في الشَّاهد تكذيبَ المرسَل إليه رسولًا فإنَّه لا يَبعث إليه؛ لأنَّ المرسِلَ إنَّما يَبعث لحاجةِ نفْسه ومنافعه(٥٥) فإذا علم منه تكذيبَه وتركَ الإجابة لم يبعثه؛ فإنَّ اللهَ – تعالى– إنَّما يُرسِل الرَّسولَ لحاجة المرسَل إليه ومنافعه، لا لحاجةِ نفْسِه ومنفعته؛ لِتَعاليه عن الحاجةِ والمنفعة بلا ضَررٍ يَلحَقه في تكذيبه وجُحوده؛ فجائزٌ(٥٦) إرسالُه على علمٍ منه بالتَّكذيب/ . [ط: ٥٨٧: و] والله أعلم.

ثمَّ في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ (٥٧) وَٱلْأَرْضِ﴾ دَلالةُ رَدِّ قَولِ القَدَريَّة(٥٨) حيث قالوا: يكذِّب مَن كذَّب الرَّسولَ لا بإرادة الله تعالى؛ كقَولِهم: إنَّ المعاصي ليست بإرادة الله تعالى؛ فذكر أنَّه على علمٍ منه بذلك بعثهم، وكذلك رُويَ عن النَّبيِّ صلى الله عله وسلم أنَّه قال: (سيكونُ في آخِرِ الزَّمان ناسٌ مِن أمَّتي يكذِّبون بالقدَر، سيكفيهم مِن الرَّدِّ عليهم أنْ تقولوا: ألم تعلموا أنَّ اللهَ يَعلَم ما في السَّماء والأرض)(٥٩).

وتأويلُ هذا – والله أعلم– أنْ يُسألوا فيقال لهم: أراد اللهُ أنْ يُصدَّقَ في خبره الذي أَخبَرَ أو يُكذَّبَ؟ فإنْ قالوا: "أراد أنْ يُصدَّقَ في خبره" لَزِمَهم أن يقولوا: أراد جميعَ ما كان منهم.

وإن قالوا: "أراد اللهُ أنْ يكذَّبَ" فيكون كُفرًا محضًا. والله الموفِّق.

---

(٥٤) زاد في (ح، ك): "فعلى ذلك يقولون: لا يجوز الله – تعالى– يبعث الرَّسولُ إلى مَن يَعلم أنَّه يكذِّبه ولا يجيبه".

(٥٥) في (ح): "ومنفعته"

(٥٦) زاد في (ك): "أنْ يكونَ".

(٥٧) في (ك): "السَّماوات".

(٥٨) في السنَّة، لعبدالله بن أحمد (٢/ ٣٩٢): "سُئل أحمدُ ابن حنبل: مَن هُم القَدَرية؟ فقال: هُم الذين يقولون: إنَّ اللهَ لم يقدِّر الشَّرَّ".. وقال العِمرانيُّ في كتابه الانتصار في الرَّدِّ على المعتزلة والقدرية الأشرار (١/ ٦٨): "القَدَريةُ: اسمٌ يُطلَق على مَن نفى القَدَرَ".

(٥٩) عزاه السِّيوطيُّ في الدُّرِّ (١٠/ ٥٨٣) إلى ابن مَردَوَيه عن أنسٍ بنحوه، ورواه ابن بطَّةَ في الإبانة الكبرى، باب جامع القَدَر، عن سليمانَ بنِ جعفرٍ بنحوه. (٤/ ٢٦٩).

وقَولُه تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [سورة الحج:٧١]ينصُرهم ويمنَعهم مِن عذاب الله تعالى.

ففيه دَلالةُ إثبات رسالته؛ لأنَّه إنَّما قال ذلك للرُّؤساء والقادة منهم فلم يَتهيَّأ لهم نُصرةُ شيءٍ ولا رَدُّ ما قال بشيء. دَلَّ أنَّه كان ذلك بالله تعالى.

وقَولُه تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ [سورة الحج:٧٢]:

يحتمل الآياتِ والحُجَجَ والبراهينَ، ويحتمل القرآنَ المنزَّلَ عليهم.

وقَولُه تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ﴾ [سورة الحج:٧٢]:

هو الإنكارُ وأثرُ العِناد والرَّدُّ لآياته، والكراهةُ والبُغضُ له.

وقَولُه تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ [سورة الحج:٧٢]:

إنَّما يُخبر عن سَفَهِهم وشِدَّةِ تَعنُّتِهم وعُتوِّهم عند تِلاوةِ الآيات عليهم وإقامةِ الحُجَج؛ حيث قال: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ﴾.

ثمَّ قَولُه: ﴿يَسْطُونَ﴾ قيل(٦٠): يأخُذون أَخْذًا.

وقيل(٦١): يَبطِشون بَطْشًا.

وقال القُتَبيُّ(٦٢): ﴿يَسْطُونَ﴾ يتناولونهم بالمكروه مِن الشَّتم والضَّرب.

وقال أبو عَوْسَجةَ: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ أي يقعون لهم.

يقال(٦٣): سَطَا يَسطُو سَطْوَةً، ورجلٌ ذو سَطْوةٍ وبَسْطةٍ؛ أي: ذو قُدرةٍ وقُوَّةٍ. ويقال: سَطَوتُ لِفُلانٍ أي أَخذتُه أخذًا شديدًا وبَطشْتُ به كذلك.

ثم قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [سورة الحج:٧٢].

---

(٦٠) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٣٣) عن الضحَّاك.

(٦١) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٣٣) عن ابنِ عبَّاس ومجاهد.

(٦٢) غريب القرآن، لابن قُتيبة (ص: ٢٩٥).

(٦٣) السِّينُ والطَّاء والحرفُ المعتلُّ أصلٌ يدلُّ على القهرِ والعُلوِّ. يقال: سطا عليه يَسطُو؛ وذلك إذا قهره ببطشٍ. معجم مقاييس اللُّغة، لابن فارس (٣/ ٧١).

ظاهرُ الآية ليس بجوابٍ لِما تَقدَّم ولا صِلتَه، وليست على الابتداء، ولكنْ على نازلةٍ وأمرٍ كان منهم لم يذكر لنا ذلك.

فأمَّا ابنُ عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وغيرُه مِن أهل التَّأويل [قالوا](٦٤) (٦٥): إنَّها نزلتْ جوابًا لِما قالوا لرسولِ الله ﷺ وأصحابه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ حيث قالوا: ما نَعلَم قَومًا أشقى منكم ولا أقلَّ حظًّا في الدُّنيا [والآخرة](٦٦) منكم - حيث رَأَوْهم قد حُظِرتِ الدُّنيا عليهم حيث لم يُعطَوْا مِن الدُّنيا شيئًا- فنزل جوابًا لهم: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ (٦٧) ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ (٦٨) ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ الآية.

وقال بعضُهم(٦٩): هو جوابُ قَولِه: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ﴾ [سورة الحج:٧٢] وهو كقوله: ﴿۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ (٧٠)﴾ [سورة آل عمران:١٥].

وقَولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ﴾ [سورة الحج:٧٣]:

[فذكرنا](٧١) معنى ضربِ الأمثال والحاجةَ(٧٢)؛ وذلك أنَّ العقولَ يجوز أنْ يعرض عليها ما يستُر سبيلَ الحقِّ عليها، ويحجُب عنها إدراكَ الحقِّ؛ فضَرب الأمثالَ ليَرفَعَ عنها الحِجابِ والسِّتْرَ لتُدرِك العقولُ سبيلَ الحقِّ، وإلَّا لم يَجُزْ أنْ لا تُدرِكَ العقولُ لما جُعلت العقولُ مِن(٧٣)

---

(٦٤) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "فقالوا".

(٦٥) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٣٤) فقال: وقد ذكر عند بعضهم. وهو في تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ١٨٣) بنحوه. ولم أجد أثرًا لابنِ عبَّاس يدلُّ على أنَّه سببُ نزول، لكنْ هناك آثارٌ تبيِّن معنى ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾.

(٦٦) في (ح): "في الآخرة".

(٦٧) في (ك): "ذلك".

(٦٨) في (ط، ك) سقط لفظُ الجلالة.

(٦٩) ذكره بنحوه يحيى بنُ سلَّام في تفسيره (١/ ٣٨٩)، والفرَّاءُ في معاني القرآن (٢/ ٢٣٠)، وابنُ أبي زمنين في تفسيره (٣/ ١٩٠)، والثَّعلَبيُّ في تفسيره (٧/ ٣٣).

(٧٠) في (ط، ك): "بخيرٍ من ذلك مَثُوبةً عند الله".

(٧١) كذا في جميع النُّسخ، والسِّياق يقتضي: "قد ذكرْنا".

(٧٢) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "والحاجة إليه".

(٧٣) في (ك): "بين".

دَرَكِ الحقِّ، لكنْ يُمنع عن دَرَكِ الحقِّ وسُبله بما ذَكرْنا مِن اعتراضِ السَّواتر(٧٤) والحُجُب فسيُكشف ذلك بما ذَكرْنا مِن الأمثال. والله أعلم.

ثمَّ في هذا المثل وجهان:

أحدُهما: يخبر عن تسفيهِ أحلامهم في عبادتهم مَن لا يَقدِر على خَلْقِ أضعفِ خَلقٍ؛ وهو ما ذكر ﴿لَن(٧٥) يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [سورة الحج:٧٣]، وتركِهم عبادةَ مَن هو خالقُهم وخالقُ جميعِ الخلائق.

والثَّاني: يخبر عن قطعِ ما يَأمُلون ويَطمَعون مِن عبادتهم الأصنامَ حيث قال: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [سورة الحج:٧٣]، ويترُكون عبادةَ مَن يوصَل عنه [ويُطمع](٧٦) كل خَير. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ [سورة الحج:٧٣]:

قال بعضُهم(٧٧): أجيبوا له.

وقال بعضُهم(٧٨): استمعوا له [واستماع](٧٩) مَن ينظُر [وتأمَّل](٨٠) الحقَّ ويَقبَله إذا ظهر له الحقُّ، لا استماعَ مَن لا ينظُر الحقَّ ولا يَقبَلُه. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ﴾ [سورة الحج:٧٣]: ما ذَكرْنا مِن الوَجهَين.

وقَولُه تعالى: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾:

قال بعضُهم(٨١): الطَّالبُ الصَّنمُ، والمطلوبُ هو الذُّبابُ.

---

(٧٤) في (ح، ك): "التَّواتر".

(٧٥) في جميع النُّسخ: "أن".

(٧٦) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "ويُطمع في".

(٧٧)قال الزجَّاجُ في معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٩٨): اعملوا بما فيه، وكذلك قال السَّمرقَنديُّ في تفسيره (١/ ٥٧٨).

(٧٨) تفسير ابن جرير (١٦/ ٦٣٥)، وكذلك في سورة الاعراف بنحوه (١٠/ ٦٥٨). والبغويُّ في تفسيره (٥/ ٤٠٠).

(٧٩) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "استماعَ".

(٨٠) كذا في الأصل، وفي (ح، ك): "ويتأمَّل"، وهو الصَّواب.

لكنْ على هذا التَّأويل يُضمر فيه حرفُ (لو)؛ أي ضَعُفَ الصَّنَمُ لو كان طالبًا.

وقال بعضُهم(٨٢): الطَّالبُ [والذُّبابُ](٨٣)، والمطلوبُ الصَّنَمُ.

فإنْ قيل: وصَفَهما جميعًا بالضَّعْف - أعْني الذُّبابَ والصَّنمَ جميعًا- على تأويل هؤلاء؛ فالصَّنمُ ضعيفٌ عاجزٌ على ما وُصف، [وأمَّا الذُّبابُ والصَّنم جميعًا على تأويل هؤلاء؛ فالصَّنمُ ضعيفٌ عاجز على ما وصف](٨٤)، وأمَّا الذُّبابُ فهو ليس بضعيفٍ لأنَّه غلب/ [ط:٥٨٧: ظ] ذلك [الصَّنَمَ](٨٥) إنْ كان طالبًا ومطلوبًا، فكيف وصفه بالضَّعِيف وهو الغالبُ عليه في الحالَين؟

لكنْ كأنَّه رَجَعَ قَولُه: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [أي](٨٦) العابد والمعبود؛ [فإنَّه قال: ضَعُف العابدُ عمَّا يَأمُل ويَطمَع مِن عبادته إيَّاه، وضَعُف المعبودُ](٨٧) عن إبقاءِ ما يُوصَل ويُطمع منه، فهذا كأنَّه أشبهُ وأقربُ إلى التَّأويل مِن الأوَّل. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [سورة الحج:٧٤] اختُلف فيه:

قال بعضُهم(٨٨): ما عرفوا اللهَ حقَّ معرفته، حيث قالوا فيه بالشَّريك والولد والصَّاحبة وما لا يليق به؛ لأنَّهم لو عرفوه حقَّ معرفتِه لم يَنسُبوا إليه شيئًا ممَّا نسبوه، ولا وصفوه بالذي وصفوه، وعرفوا براءتَه وتَعاليَه عن ذلك كلِّه، لكنْ حيث لم يَعرِفوه حقَّ معرفته شبَّهوه بواحدٍ مِن خَلْقِه على ما ذَكَرْنا. والله أعلم.

---

(٨١) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٣٦) عن ابنِ عبَّاس من طريق ابن جُريج، ويحيى بنُ سلَّام في تفسيره (١/ ٣٨٩) بنحوه، ومقاتلُ بن سليمان في تفسيره (٣/ ١٣٩).

(٨٢) أخرجه ابنُ أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٥٠٥) عن السُّدِّيِّ بنحوه، وذكره الثَّعلَبيُّ في تفسيره (٧/ ٣٤) عن ابن عباس، وكذلك ذكره البَغَويُّ عن ابن عبَّاس (٥/ ٤٠٠).

(٨٣) كذا في الأصل، وفي (ح، ك): "الذُّباب"، وهو الصَّواب.

(٨٤) ما بين المعقوفين تَكرارٌ تفرَّد به الأصلُ.

(٨٥) ساقطة من (ك).

(٨٦) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "إلى".

(٨٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من (ك).

(٨٨) ذكره ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٣٧)، والفرَّاءُ في معاني القرآن (٢/ ٢٣٠)، وأبو عبيدة في مجاز القرآن (٢/ ٥٤).

وقال بعضُهم[٨٩]: ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾[٩٠] أي ما عظَّموا اللهَ حقَّ عَظَمتِه، حيث صرفوا العبادةَ والشُّكر إلى غيره؛ إذْ لو عظَّموه حقَّ تعظيمه ما صرفوا عبادتَهم وشُكرهم إلى غير الذي أنعم [عليه][٩١]، وما أشركوا غيره، وذلك على علمٍ منهم أنَّه إنَّما وصلتْ إليهم [بذلك][٩٢] النِّعَمُ مِن الله عَزَّوَجَلَّ لا ممَّن [عنده][٩٣]. وبالله العِصمة[٩٤].

ثمَّ يكون تعظيمُه ومعرفتُه على الحقيقة بتعظيم أموره وقَبُولها والقيام بها، لا في قَولِه: يا عظيمُ يا كبيرُ ونحوِه، وكذلك المحبَّةُ لله - تعالى- إنَّما تكون في القِيام بأموره وإقباله نحْوَها والانتهاءِ عن مناهيه، لا في قَوله: أنا حبيبُك، أو تصويرِ شيءٍ في قلبه. والله أعلم.

وقال أبو عَوْسَجةَ: ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ أي ما عرفوا اللهَ حقَّ معرفته. قال: في الكلام: ما قَدَرْتُك؛ أي: ما عَرَفتُكَ حقَّ معرفتك.

وقَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [سورة الحج:٧٤]:

ويحتمل[٩٥] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ﴾ ينصُر أولياءه وجعل العاقبةَ لهم، ﴿عَزِيزٌ﴾ أي منتقمٌ مِن أعدائه.

أو (قويٌّ) لأنَّه يَضعُف القويُّ عند قُوَّته، ﴿عَزِيزٌ﴾ لأنَّه يَذِلُّ كلُّ عزيزٍ عند عِزِّه.

أو يقول: (قوي) [لأنَّه به يَقوَى مَن قَوِي ومنه يستفيد ذلك ﴿عَزِيزٌ﴾ لأنَّه به يَعِزُّ مَن عَزَّ][٩٦] ومنه كان ذلك. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة الحج:٧٥]:

---

(٨٩) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٣٧) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وذكره بمعناه في تفسيره (٩/ ٣٩٣)، ومقاتلُ بن سليمان في تفسيره (٣/ ١٣٩)، ويحيى بنُ سلَّام في تفسيره (١/ ٣٨٩).

(٩٠) في (ك): "ما قدروا الله حقَّ معرفته".

(٩١) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "عليهم".

(٩٢) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "تلك".

(٩٣) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "عندهم".

(٩٤) في (ك): "العظمة".

(٩٥) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "يحتمل".

(٩٦) ما بين المعقوفَين ساقطٌ من (ك).

يحتمل قَولُه: ﴿يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ أي: اختار رُسلًا مِن الملائكة إلى الملائكة في بعض ما امتحنهم به مِن أنواع العبادات له والطَّاعات؛ فيَبعَث منهم إليهم رسلًا لتبليغ ذلك على ما اختار مِن الإنس رُسلًا إليهم فيما امتحنهم.

ويحتمل أنَّه ﴿يَصْطَفِي﴾(٩٧) رسلًا ﴿مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ إلى الرُّسل مِن الإنس(٩٨).

وقَولُه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ أي اختار منهم - أعني: مِن النَّاس- رُسلًا إلى الإنس، وهو كقَولِه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [سورة الأنعام:١٢٤]. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾:

جائزٌ أنْ يكونَ قَولُه: ﴿بَصِيرٌ﴾ [بما](٩٩) يصلُح للرِّسالة ومَن لا يصلح، و﴿بَصِيرٌ﴾ بمَن اختار لها ومَن لم يختر، ﴿سَمِيعٌ﴾ بما يَتلقَّى المرسَل إليه الرَّسولَ مِن الإجابةِ والقَبُولِ والرَّدِّ والتَّكذيب، وأنَّه -على علمٍ منه بالرَّدِّ والتَّكذيب- أُرسل.

وفيه دَلالةٌ: إنَّما اصطفاهم للرِّسالة لا بشيءٍ يستوجبون منه ذلك، ولكنْ إفضالًا منه وإنعامًا لهم حيث قال: ﴿يَصْطَفِي﴾ كذا، وهو ينقُض قَولَ المعتزلة حيث قالوا: لا يُختار للرِّسالة إلَّا مَن كان منه ما يستحقُّ ذلك. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [سورة الحج:٧٦]:

يَحتمل قَولُه: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ أي: يَعلَم ما كان قبْل أنْ يَخلُقهم، و﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ بعْد ما خلقهم.

وقال الحسنُ(١٠٠): يَحتمل أي يَعلَم بأوائل أمورهم وأواخرهم.

وقال بعضُهم(١٠١): ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾: ما عَملوا بأنفُسهم في حياتهم، ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: ما سَنُّوا لغَيرهم مِن بعْدهم؛ كقولِه: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [سورة

(٩٧) في (ك): اصطفى.
(٩٨) في (ك): من الملائكة.
(٩٩) كذا في الأصل، وفي (ح، ك): "بمن"، وهو الصَّواب.
(١٠٠) انظر: تفسير الثَّعلَبي (٧/ ٣٥)، وتفسير الماوَرْدي (٤/ ٤١).

الانفطار:٥]؛ ﴿مَّا قَدَّمَتْ﴾: ما عَمِلُوا هُم ﴿وَأَخَّرَتْ﴾: ما سَنُّوا لغَيرهم مِن بعْدهم؛ فعلى ذلك هذا. والله أعلم.

وجائزٌ أنْ يكونَ لا على حقيقةِ الأيدي والخَلْف، ولكنْ على التَّمثيل؛ أي لا يخفى عليه شيءٌ [في][١٠٢] أفعالهم وأقوالهم في أيِّ الجِهات كانوا وعملوا. والله أعلم.

قَولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾﴾ [سورة الحج:٧٧]. الآية:

وفي الآية دَلالةٌ على أنَّ الإيمانَ هو: شيءٌ خاصٌّ وشيءٌ واحد وهو: التَّصديقُ، لا اسمُ جميعِ الخَيرات،][١٠٣]، [ولا][١٠٤] جميعُ المخاطَبين بهذه الآية عَرفوا مَن خُوطِب بها؛ لأنَّه لا يَقدِر أحدٌ على جميع الخَيرات؛ فدَلَّ أنَّه شيءٌ معروفٌ خاصٌّ بمعرفة كلِّ أحد، حيث عرف المخاطَبُ به[١٠٥]. والله أعلم.

ثمَّ يحتمل قوله ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾ وُجوهًا:

أحدُها: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ أي اجعلوا ركوعَكم وسجودَكم وعبادتَكم لله تعالى، لا تُشرِكوا فيه غَيرَه على ما أشرك أهلُ مكَّةَ وغيرُهم مِن الكفَّار في عِبادتهم غَيرَه وهي الأصنامُ التي عبدوها.

والثَّاني: اعبُدوا ربكم بالأسبابِ الأشياءِ التي عرَّفكم أنَّها عِبادةٌ، وكذلك افعلَوا الخَيراتِ التي عرَّفكم أنَّها خَيراتٌ. والله أعلم.

---

(١٠١) ذكره بنحوه يحيى بنُ سلَّام في تفسيره (١/ ٣٩٠)، وابنُ جرير في تفسيره (٤/ ٥٣٦) عن ابنِ جُريج، والواحديُّ في الوسيط (٣/ ٢٢٢) عن ابنِ عبَّاس.

(١٠٢) كذا في الأصل، وفي (ح، ك): "مِن"، وهو الصَّواب.

(١٠٣) زاد في (ح، ك): "وهو أنَّه أثبت لهم اسْمَ الايمان، ثمَّ أمرهم بالرُّكوع والسُّجود وفِعلِ الخَيرات".

(١٠٤) كذا في الأصل، وفي (ح، ك: "ولأن".

(١٠٥) تفسيرُ الإيمان بالتصديق تفسيرٌ قاصر لأنَّ التصديق في اللغة يتضمَّن الإقرارَ المستلزمَ للتصديق بالمخبر به والالتزام به، والإيمانُ عند أهل السنة والجماعة تصديقٌ بالقلب وعملٌ بالجوارح ونطقٌ باللسان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "معلومٌ أن الإيمان هو الإقرارُ، لا مجرد التصديق، والإقرار يتضمَّن قولَ القلب الذي هو التصديق، وعملَ القلب الذي هو الانقياد". مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٦٣٨).

والثَّالث: أنِ اجعَلوا أحوالَكم التي أنتم عليها -مِن قِيامٍ وقعودٍ وحركةٍ وسكونٍ- عبادةً لله تعالى، واجعلوا تَقلُّبَكم أيضًا للمَعاش الذي أُبيح لكم وأُذِن فيه [عِبادةَ الله][١٠٦] تعالى.

فالأوَّلُ: [١٠٧]عِبادةُ نفْسِه التي/ [ط:٥٨٨: و] جعلها اللهُ - تعالى- عبادةً.

والثَّاني: هو الذي [يصيِّره][١٠٨] عِبادةً بالنِّيَّةِ والقصد فيكون في جميع أحواله مُؤدِّيَ عبادةٍ.

وهكذا الواجبُ على المرء أنْ يكونَ في جميع ما يُؤدِّيَ مِن النَّوافل مِن الصَّلاةِ والصِّيامِ وغَيرِ ذلك مُؤدِّيَ فرضٍ؛ وهو أنْ[١٠٩] يُؤدِّيَ جميعَ ذلك بنيَّةِ الشُّكر لنِعَمه وتكفيرًا لمعاصيه، وكِلاهما لازِمان واجبان؛ فإنْ [فعل][١١٠] ذلك كان مُؤدِّيَ لازمٍ. والله أعلم.

وقال بعضُهم[١١١]: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ أي: [صَلوات الله][١١٢] تعالى؛ [كَقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرۡكَعُواْ لَا يَرۡكَعُونَ﴾][١١٣] [سورة المرسلات:٤٨]؛ أي: قيل لهم: صَلُّوا لا يُصَلُّون.

وقال قتادةُ[١١٤]: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ قال: لا صلاةَ بلا ركوعَ.

وإنَّ أقوامًا أَحدَثوا بِدَعًا يَسجُد منهم أحدُهم مائةَ سجدةٍ لا يَركَع فيهنَّ[١١٥]، وكان يقال: ثلاثٌ ممَّا أَحدَث النَّاسُ: رفعُ الأيدي في الدُّعاء، والأصواتُ عند المسألة، والاختصارُ في

(١٠٦) كذا في جميع النُّسخ، والأليقُ بالسِّياق: "عبادةً لله".
(١٠٧) زاد في (ك): "هو".
(١٠٨) في (ح): "يصير".
(١٠٩) زاد في (ك): "يكونَ".
(١١٠) ساقطة من (ك).
(١١١) مقاتل بن سليمان في تفسيره (٣/ ١٣٩)، ويحيى بن سلَّام في تفسيره (١/ ٣٩٠).
(١١٢) كذا في (ط، ح)، وفي (ك) "صلُّوا لله"، وهو الصَّواب.
(١١٣) في الأصل: "وإذا قيل لهم اركعوا واسجدوا وقال"، والمثبت من (ح، ك).
(١١٤) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره بنحوه (٢٣/ ٦١٣).
(١١٥) قال النوويُّ في المجموع شرح المهذب (٤/ ٦٩):
"لو خضع إنسانٌ لله تعالى فتقرَّب بسَجدةٍ بغير سببٍ يقتضي سُجُودَ شُكرٍ، ففيه وجهان حكاهُما إمامُ الحرمين وغيرُهُ؛ (أحدُهُما): جُوِّزَ، قالهُ صاحبُ التّقريب. وأصحُّهُما: لا يجُوزُ، صحَّحهُ إمامُ الحرمين وغيرُهُ وقطع به الشّيخُ أبُو حامدٍ، قال إمامُ الحرمين وكان شيخي - يعني أبا مُحمّدٍ- يُشدِّدُ في إنكار هذا السُّجُود واستدلُّوا لهذا بالقياس على الرُّكُوع فإنّهُ لو تطوَّع

السُّجود، إلى الانفراد بالسُّجود دون سائر أفعال الصَّلاة(١١٦). وقال أبو هُريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (لا يصلُح سجودٌ إلَّا بركوع)(١١٧).

ثمَّ اختُلف في قوله: ﴿وَٱسْجُدُواْ﴾، وقال بعضُهم(١١٨): لِوُجوب السَّجْدة بتِلاوته. ورُوِيَ في ذلك عن رسولِ الله أنَّه قال: (فُضِّلتْ سُورةُ الحجِّ بسَجدَتَين على غَيرها مِن السُّوَر؛ فمَن لم يَسجُدْهما [ولا](١١٩) يَقرَأْهما)(١٢٠)(١٢١).

ولذلك رُوِيَ عن عُمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه قرأها فسجد فيها سَجدَتَين ثمَّ قال ما ذَكرْنا(١٢٢).

والأصلُ في وجوب سجدة التِّلاوة أنَّ كلَّ سجودٍ ذُكر في القرآن للخضوع لله – تعالى– فهو واجبٌ للتِّلاوة ولازمٌ له، وكلُّ سجودٍ كان الأمرُ به نحوَ سجودِ الصَّلاة وأنَّه(١٢٣) لا يَلزَم بالتِّلاوة(١٢٤).

بِرُكُوعٍ مُفردًا كان حرامًا بالاتّفاق؛ لأنّهُ بدعةٌ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ إلّا ما دلَّ دليلٌ على استثنائه، وسواءٌ في هذا الخلاف في تحريم السَّجدة ما يُفعلُ بعد صلاةٍ وغيره".

(١١٦) أخرجه عبدُ الرزَّاق في مصنَّفه (٢/ ٢٥١) عن ابن المسيَّب، وابنُ أبي شيبة في مصنَّفه (١/ ٣٦٦) عنه.

(١١٧) أخرج مالكٌ في مُوطَّئه (١/ ٩٣) بنحوه بقَوله: الذي يرفع رأسه ويَخفِضه قبل الإمام إنَّما ناصِيتُه بيَدِ شيطان.

(١١٨) الزجَّاجُ في معاني القرآن وإعرابه، في قراءة التَّخفيف (٤/ ١١٥)، وردَّ عليه الزَّمخشَريُّ في تفسيره (٣/ ٣٦٢) فقال: وفي سَجدَتَي سُورة الحجِّ وما ذكره الزجَّاجُ مِن وجوب السَّجْدة مع التَّخفيف دون التَّشديد فغَيرُ مرجوعٍ إليه.

(١١٩) كذا في (ط، ح)، وفي (ك): "فلا"، وهو الصَّواب.

(١٢٠) أخرجه أحمدُ في مسنده، مسند الشَّاميِّين، حديث عُقبةَ عن عامرٍ، (٢٨/ ٥٩٣). قال عنه الأرناؤوط: حَسنٌ بطُرقه وشواهده، دون قَوله: (فمَن لم يَسجُدْهما فلا يَقرَأْهما)، ورواه التِّرمِذيُّ في سُننه، كتاب أبواب السَّفَر، باب السَّجْدة في الحجِّ، (٢/ ٤٧٠). ورواه أبو داود في سُننه، كتاب باب تفريع أبواب السُّجود، وكم سجدةٍ في القرآن، (٢/ ٥٨) قال عنه الألْبانيُّ في ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني (ص: ٥٨٠): ضعيفٌ.

(٩) قال الأَحْوَذيُّ: أي مَن لم يَسجُدْهما – أي السَّجدَتَين– فلا يَقرأْهما. قال القاري في المرقاة: أي آيتي السَّجْدة حتَّى لا يَأثَمَ بتركِ السَّجْدة، وهو يؤيِّد وجوبَ سجدة التِّلاوة.

ووجهُ النَّهْي أنَّ السَّجدةَ شُرعتْ في حقِّ التَّالي بتلاوته، والإتيانُ بها مِن حقِّ التِّلاوة؛ فإذا كان بصَدَدِ التَّضييع فالأَوْلى به تركُها لأنَّها إمَّا واجبةٌ فيَأثم بتركها أو سُنَّةٌ فيَتضرّر بالتَّهاون بها. كذا ذَكر الطِّيبيُّ. تحفة الأحوذي (٣/ ١٤٥).

(١٢٢) موطَّأ مالك، (٢/ ٢٨٧)، وفي رواية أبي مُصعَبٍ الزُّهْري (١/ ١٠١)، وفي رواية محمد بن الحسن الشَّيْباني (ص: ٩٧)، كلُّهم عن مالك.

(١٢٣) كذا في جميع النُّسخ، وصوابُه: "فإنَّه".

(١٢٤) السَّجدةُ الثَّانية لم يرها مالكٌ وأبو حنيفةَ مِن العزائم؛ لأنَّه قَرَن الرُّكوعَ بالسُّجود، ولأنَّ المرادَ بها الصَّلاةُ المفروضة. انظر: تفسير القرطبي (١٢/ ٩٨).

والأمرُ بالسُّجود: في قوله: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ مِن سجود الصَّلاة لا غَير؛ فلا يَلزَم بالآية السُّجُود بالتِّلاوة[١٢٥]. والله أعلم.

وقال عامَّةُ أهل التَّأويل[١٢٦]: في قَولِه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾: أي وَحِّدوا ربَّكم، وجعلوا كلَّ عبادةٍ مذكورةٍ في الكتاب توحيدًا؛ فيكون ذِكرُ العِبادة ها هنا كأنَّه قال: يا أيُّها الذين آمَنوا وَحِّدُوا ربَّكم، وهو كقَولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [سورة النساء:١٣٦]. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩﴾ ظاهِرُه [على][١٢٧] خرج على التَّرجِّي، وفي الحقيقة على الوجوب على ما تَقدَّم.

وقَولُه تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [سورة الحج:٧٨]:

ليس لحقِّ الله - تعالى- غايةٌ يوصل إليها، وكذلك قَولُه: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [سورة آل عمران:١٠٢]؛ لأنَّه لو كان لِحَقِّه غايةٌ لَكان الرُّسلُ والملائكة يقومون بوفاء ذلك، ويُتوهَّم منهم المُجاوَزةُ عن ذلك؛ أي كلُّ ذِي حَدٍّ وغايةٍ تُتوهَّم المُجاوَزةُ عنه؛ فإذْ[١٢٨] لم يحتمل المُجاوَزةَ دلَّ أنَّ حقَّه ليس بذِي حدٍّ وغايةٍ، ولكنْ يكون تأويلُ قَولِه: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾، و﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ حقَّه الذي احتمل وُسْعُكم وطاقتُكم؛ كقَولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ[١٢٩] ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [سورة التغابن:١٦]؛ فيكون هذا تفسيرًا لقَولِه: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ و﴿حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ والله أعلم.

والأصلُ في سجود التِّلاوة أنَّه سُنَّةٌ مؤكَّدة لا واجبٌ؛ فالإمامُ النَّوويُّ والحافظُ ابنُ حجر وابنُ قُدامةَ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يَرَوْن أنَّ حديثَ زَيد بن ثابتٍ المتَّفَق عليه: (قرأتُ على النّبيِّ ﷺ ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [سورة النجم:١]. فلم يَسجُدْ فيها) محمولٌ على بيان جواز عدم السُّجود، وأنَّه سنَّةٌ مؤكَّدة لا واجبٌ. انظر: شرح النَّووي على صحيح مسلم (٥/ ٨١)، والمغْني، لابن قُدامة (٢/ ٣٦٥)، وفتح الباري، لابن حجر (٢/ ٥٥٥).

(١٢٥) وهذا ما يؤيِّده قَولُ الامامِ أحمدَ في الجامع لعلوم الإمام أحمد (٦/ ٢٣٠). وانظر: الشَّرح الممتع، للعثيمين (٤/ ٩٢-٩٩).

(١٢٦) أخرجه ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ في تفسيره عن ابنِ عبَّاس بنحْوه (١/ ٣٨٥)، ومقاتلُ بن سليمان في تفسيره (٣/ ١٣٩).

(١٢٧) كذا مدرجةً في (ط، ك).

(١٢٨) في (ح، ك): "فإنْ".

(١٢٩) في (ك): "واتقوا".

ثمَّ يحتمل قَولُه: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ﴾ أي جاهِدُوا أنفُسَكم في شهواتها وأمانيِّها في الله، أو جاهِدُوا أعداءَه في الله في دفع الوَساوسِ والمحارَبة معهم.

وقَولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ﴾ يحتمل وَجهَين:

أحدُهما: ﴿هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ﴾ للإيمان والهُدى والتَّوحيد له.

و(١٣٠)﴿هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ﴾ جِنسًا مِن أفضلِ الأجناس وأكرمِهم؛ كقَولِه: ﴿۞ وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ [سورة الإسراء:٧٠].

ثمَّ قوله: ﴿هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ﴾ أي اختاركم.

وقَولُه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ﴾ [سورة الحج:٧٨]:

يحتمل تأويلُه وجوهًا:

أحدُها: أنَّ عليهم معرفةَ وَحْدانيّة الله - تعالى- وأُلوهيَّته وتَعاليه عن الأشباه والشُّركاء، وعليهم معرفةُ نِعَمِه والقِيامُ بشُكرها، والخضوعُ في كلِّ وقتٍ وإنْ لم يَبعَث الرُّسلَ، لكنَّه بفضله ورحمته بَعث إليهم الرُّسلَ ليكونَ أيسرَ عليهم معرفةُ ذلك وأَهْوَن، والقيامُ بأداء ذلك أخفَّ؛ لأنَّ معرفةَ الأشياء بالسَّماع مِن لسانِ الصَّدُوق والعَدْلِ أيسرُ، والإدراكُ لها أَهوَنُ مِن معرفتها بالنَّظر والتَّفكُّر؛ وهو ما قال: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [سورة النساء:٨٣]؛ فالقليلُ الذي استثناهم: الذين يتفكَّرون وينظُرون فيَعرفون بالتَّفكُّرِ والنَّظر، وذلك لا يُعرَف إلَّا بجُهدٍ وتَكلُّف؛ فعلى ذلك قَولُه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ﴾، ولكنْ بَعث اللهُ الرُّسلَ إليكم ليكونَ أوضحَ لِسبيلِ الحقِّ ومعرفتِه، وإنْ كان له أنْ لا يُرسِلَ، ويُكلِّفَ ذلك بالنَّظر والتَّفكُّر. والله أعلم.

والثَّاني: لم يَجعلْ عليكم في الدِّين مِن حَرَجٍ في قَطعِ ما يقع لهم الحوائج والمنعِ عن ذلك كلِّه، وتحريمِ كلِّ أنواع المَطاعم والمَشارب واللِّباس عليهم، لكنَّه إذا حرَّم نَوعًا أباح نَوعًا آخَرَ بإزائه ممَّا يَسُدُّ به حاجتَه ويُزيح به عِلَّتَه، ولو حرَّم كلَّ أنواعها كان حَرَجًا في الدِّين وضِيقًا.

(١٣٠) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "والثَّاني".

والثَّالثُ: لم يَجعَلْ عليهم مِن العبادات والفرائض التي كلَّفهم بها والقيامِ بأدائها ما لا يحتمل وُسْعُهم ولا بِنيَتُهم، ولا حَمَّل عليهم أُمورًا شاقَّةً خِلافَ ما عليه طِباعُهم وأمرُ مَعاشهم، ولكنْ كلَّفهم بعباداتٍ/ [ط: ٥٨٨: ظ] [احتمل](١٣١) وُسْعُهم وبِنيَتُهم، وحمَّل عليهم أُمورًا شاقَّةً مُوافِقةً لِما عليه أمرُ مَعاشهم وطِباعهم، وإنْ بَعُد [وانأى](١٣٢) عنهم؛ فإنَّ العباداتِ البدنيةَ فيها قِيامٌ وركوع وسجود، وهذه أفعالٌ يأتي المرءُ بمِثلها في أمور معاشه، وكذلك الحجُّ وإنْ كان قَطْعَ مَسافةٍ بعيدةٍ فالمرءُ قد يَقطَع المَفاوِزَ(١٣٣) والبِحارَ لطلبِ الأرباح؛ لم يكنْ ممَّا يُنفِّر عن ذلك طِباعهم(١٣٤) كلَّ المفاوز، [فذلك](١٣٥) الجهادُ فإنَّ المرءَ قد يَدفَع عن نفْسه وماله بالقتال، [فكذلك](١٣٦) العباداتُ المالية مِن جنس ما يَفعَلها المرءُ من الإحسان والإنعام إلى الغَيرِ المحتاجِ وغيرِه، فإذا [كان](١٣٧) هذه العباداتُ مِن جنس أفعالٍ لا تَنفِر عنها الطِّباعُ لا مِن الجنس الذي تَنفِر عنه الطِّباعُ لم يكنْ في الدِّين حرجٌ وضِيقٌ.

والرَّابع: أنَّه لم يجعل تَوبتَهم عمَّا فعلوا مِن المعاصي والمآثم التي ارتكبوها قتلَ بعضِهم بعضًا [وأهلك](١٣٨) بعضهم بعضًا على ما جعل ذلك لقَومٍ حيث قال لهم: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [سورة البقرة:٥٤]. ولو كَلَّف ذلك كان حَرجًا في الدِّين(١٣٩). وأمثالُ ذلك.

والخامس: جائزٌ أنْ يكونَ قَولُه: لم يَجعَل عليكم في الدِّين مِن حَرَجٍ أي مِن شكٍّ وشُبهةٍ؛ أي قد أزاح عنكم الشُّبهةَ والشَّكَّ بالحُجج والبراهين التي أقام لكم، وجعل لكم مِن كلِّ شُبهةٍ مَخرَجًا عند التَّفكُّرِ والتَّأمُّلِ وطلبِها على وجهها. والله أعلم.

---

(١٣١) كذا في جميع النُّسخ، وصوابُها: "احتملها".
(١٣٢) كذا في (ط، ك)، وفي (ح): "ونأى"، وهو الصَّواب.
(١٣٣) المَفاوِزُ جمعُ مَفازة. قال ابنُ دريد في جمهرة اللغة (٢/ ٨٢٢): (وسُمِّيتِ المَفازةُ بالفَوْز تَفاؤلًا، وإنَّما هي مَهلَكةٌ فقالوا: مَفازةٌ).
(١٣٤) كذا في جميع النُّسخ، ولعلَّ الصَّواب: "قَطْعُهم".
(١٣٥) كذا في جميع النُّسخ، ولعلَّ الصَّواب: "وكذلك".
(١٣٦) كذا في جميع النُّسخ، ولعلَّ الصَّواب: "وكذلك".
(١٣٧) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "كانت".
(١٣٨) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "وإهلاكَ".
(١٣٩) زاد في (ك): "مِن حَرَجٍ أي مِن شكٍّ وشُبهةٍ أي قد ولأمثال ذلك".

وقال أهلُ التَّأويل(١٤٠): الحرجُ هو الضِّيقُ في هذا، وفي غير هذا الموضع قيل: هو شَكٌّ(١٤١)؛ كقَولِه: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [سورة الأعراف:٢]أي شكٌّ، والضِّيقُ إنَّما يكون مِن الشَّكِّ؛ إذا شكَّ في شيء ضاق صدرُه فيه.

قال أبو مُعاذٍ(١٤٢)(١٤٣): وأصلُ الحرج في كلام العرب شجرٌ مِن شَوْكٍ مُلتَفٍّ، والواحدُ حَرَجةٌ، ومنه حَرَجةُ سَلَمٍ.

وقال بعضُهم(١٤٤): في قَولِه ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج:٧٨]: لم يَفرِض اللهُ – تعالى– على هذه الأمَّة شيئًا إلَّا جعل فيه رُخصةً لهم عند الاضطرار؛ مِثلَ التَّيمُّم إذا لم يجد ماءً، ويصلِّي قاعدًا أو مُضطجِعًا في المرض، ويُفطِر في المرض مِن نحو هذا، ليست فريضةٌ إلَّا فيها رُخصةٌ، ولم يكن(١٤٥) قبْل ذلك. وهو قَولُ مُقاتلِ بنِ حيَّان(١٤٦).

وقال قَتادةُ(١٤٧): ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج:٧٨]؛ أي ضِيقٍ. قال: أُعطِيتْ هذه الأُمَّةُ ثلاثًا لم يُعطَها إلَّا نبيٌّ؛ كان يقال للنَّبي: اذهبْ فليس عليك حرجٌ، وقال اللهُ – تعالى– لهذه الأمَّة: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ وكان يقال للنَّبي: أنت شهيدٌ على قومك،

---

(١٤٠) أخرجه ابنُ وهب في تفسير القرآن من الجامع (٢/ ٩٥) عن عمرَ بنِ الخطَّاب سأل رجلًا مِن العرب، وأخرجه يحيى بنُ سلَّام عن ابنِ عبَّاس (١/ ٣٩٠).

(١٤١) أخرجه ابنُ جرير عن ابنِ عبَّاس (١٦/ ٦٤٣).

(١٤٢) الفضلُ بن خالدٍ المَرْوَزيُّ، أبو معاذٍ، مولى باهلةَ، المقرئُ النَّحْويُّ. روى عن عبدِ الله بن المبارك، وروى عنه الزُّهْريُّ. له كتابٌ في القرآن حسنٌ، وقيل: في القراءات، وذكره ابنُ حبَّان في (الثِّقات). مات سنة ٢١١ه. انظر: معجم الأدباء، لياقوت (٥/ ٢١٧٧)، وإنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، للقِفْطي (٤/ ١٨٥)، والوافي بالوَفَيَات، للصَّفَدي (٢٤/ ٢٨). ولم أجد لكلامه مرجعًا في الدراسة.

(١٤٣) والحَرَجَةُ: الغَيْضةُ؛ لِضيقها، وقيل: الشَّجرُ الملتفُّ، وهي أيضًا الشَّجرةُ تكون بين الأشجار لا تَصِل إليها الآكِلة... وقيل: الحَرَجةُ تكون من السَّمُر والطَّلْح والعَوْسَج والسَّلَم والسِّدْر. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سِيدَه (٣/ ٧١).

(١٤٤) أخرجه ابنُ جريرٍ (١٦/ ٦٤١) عن عليِّ بن عبد الله بن عبَّاسٍ بنحْوه، وأخرجه ابنُ أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٥٠٦) عن مُقاتلِ بن حيَّانَ بنحوه، وذكره البَغَويُّ عن محمدِ بن السَّائب الكَلْبيِّ بنحوه (٥/ ٤٠٣).

(١٤٥) زاد في (ك): "مِن".

(١٤٦) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٠٦).

(١٤٧) أخرجه عبدُ الرزَّاق في تفسيره (٢/ ٤١١)، وأخرجه ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٤٨).

وقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ لهذه الأمَّة: ﴿وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [سورة الحج:٧٨]، وكان يقال للنَّبي: سَلْ تُعْطَه، وقال لهذه الأمَّة: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [سورة غافر:٦٠].

وقَولُه تعالى: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [سورة الحج:٧٨] هذا يحتمل وَجهَين:

أحدُهما: على الأمر؛ أي: الْزَمُوا مِلَّةَ أبيكم إبراهيمَ.

والثَّاني: أنَّ هذا الذي ذُكر هو مِلَّةُ أبيكم إبراهيمَ.

قال عامَّةُ أهل التَّأويل(١٤٨): ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾ [سورة الحج:٧٨]أي: اللهُ سمَّاكم المسلمين.

وقال بعضُهم(١٤٩): بأنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هو سمَّاكم المسلمين مِن قبْل، حيث قال: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ إلى قَولِه: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [سورة البقرة:١٣٢]؛ فرسولُ الله كان مِن ولد إسماعيلَ، وقد دعا له ولذُرِّيَّته بذلك. والله أعلم.

وذكر(١٥٠) حرف ابنِ مسعود وأُبيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: (هو اجتباكم وسمَّاكم المسلمين مِن قَبْلُ وفي هذا)(١٥١)، وهذا يؤيِّد تأويلَ مَن يقول: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ أي: اللهُ سمَّاكم. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا﴾:

قال بعضُهم(١٥٢): ﴿مِن قَبْلُ﴾ في الكُتبِ المتقدِّمة، ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ أي: في القرآن.

وقال بعضُهم(١٥٣):﴿مِن قَبْلُ﴾ أي: الأُمَمِ الذي كانوا مِن قَبْل؛ لأنَّه ما مِن قَومٍ وأُمَّةٍ إلَّا وفيها مسلمون مُتسَمُّون بهذه الاسْم.

---

(١٤٨) أخرجه ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٤٥) عن مُجاهد، وأخرج ابنُ جرير في تفسيره (١٦/ ٦٤٥) عن الضحَّاكِ بن مُزاحم، وأخرجه عبدُ الرزَّاق في تفسيره (٢/ ٤٢) عن قَتادةَ بنِ دِعامة.

(١٤٩) أخرجه ابنُ جرير عن ابن زيد بنحوه (١٦/ ٦٤٦).

(١٥٠) زاد في (ك): "في"، وهي زيادةٌ واجبة.

(١٥١) ذكر الزَّمخشَريُّ في تفسيره (٣/ ١٧٣) أنَّها قراءةُ أُبيٍّ بن كعب ولم يذكر ابنَ مسعود، وكذلك الرَّازيُّ في تفسيره (٢٣/ ٢٥٧).

(١٥٢) أخرجه ابنُ جرير عن مُجاهدٍ (١٦/ ٦٤٥)، ومُقاتلُ بن سليمان في تفسيره (٣/ ١٤٠)، وعبدُ الرزَّاق في تفسيره عن قتادةَ (٢/ ٤١١).

(١٥٣) قاله الزجَّاجُ في معاني القرآن (٣/ ٤٤٠)، وما رَدَّ إلى ما قاله أصحابُ القَول بأنَّ الذي ﴿سَمَّىٰكُمُ﴾ هو إبراهيمُ، وهو قَولُ ابنِ زيد في تفسير ابن جرير (١٦/ ٦٤٦).

وقَولُه: ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ أي: كنتم مُتسَمِّين بهذه الاسْم في الأُمَم الخالية؛ كقَولِـه تعـالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [سورة آل عمران:١١٠]. أي: كنتم خيرَ أُمَّةٍ في الأُمم التي كان مِن قبْـل أنَّها تخرُج في هذا الوقت الذي خرجتم. والله أعلم.

وقَولُه تعالى: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [سورة الحج:٧٨]:

قال قائلون(١٥٤): ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بمعنى لكم، وذلـك جـائزٌ في اللُّغـة كقَولِـه: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [سورة المائدة:٣]؛ أي للنُّصُـب؛ فعـلى ذلـك جـائزٌ في هـذا ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بمعنـى لكـم، ويكونُ تأويلُـه: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ بالتَّصـديق لـه، وتكونـوا شـهداءَ(١٥٥) للنَّـاس بالتَّصديق لرسول الله إذا صدَّقتم إيَّاه.

وقال بعضُهم(١٥٦): ﴿عَلَيْكُمْ﴾ يجري على ظـاهره، ويكـون تأويلُـه: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ إذا جاء(١٥٧) القيامةُ ولم تُصدِّقوه، وتكونوا أنـتم - إذا صـدَّقتم رسـولَكم ووافَقتُمـوه- شهداءَ على سائرِ النَّاس إذا كذَّبوا رسولَهم أنَّهم كذَّبوه وخالَفوه.

وقيل: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ أنَّه قد بلَّغكم ﴿وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ أنَّ الرَّسولَ قد بلَّغهم(١٥٨). والله أعلم.

وفي هذه الآية [دلالةُ إجماع قرن حُجَّةٌ](١٥٩) على مَن بعْدهم؛ حيث جعلهـم شـهداءَ عـلى مَن بعْدهم ومَن قبْلهم. وقد ذَكرْنا تأويلَه في سُورة البقرة(١٦٠).

---

(١٥٤) ذكر ابنُ أبي حاتم في تفسيره عن ابـنِ جُـريج: قلـتُ لعطاء:قولـه تعـالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [سورة البقرة:١٤٣]. قال: «يَشهَد أنَّهم قد آمَنوا بالحقِّ إذْ جاءهم وقَبِلوه وصدَّقوا به» ورُوِيَ عـن أبي العاليـةِ وعِكرمـةَ وقَتادةَ والرَّبيع بن أنسٍ نحوُه (١/ ٢٥٠). وعلى هذا الأثر يكون المعنى: لكم.

(١٥٥) زاد في (ك): "بالحقِّ".

(١٥٦) قال السِّيوطيُّ في مراصد المطالع (ص: ٥٥): الحَجُّ بدئتْ بذِكر السَّـاعة، وختمـت بقولـه: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وذلك يومَ القيامة.

(١٥٧) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "جاءت".

(١٥٨) أخرجه عبدُ الرزَّاق في تفسيره (٢/ ٤٢) عن قَتادةَ، ومقاتلُ بن سليمان في تفسيره (٣/ ١٤٠).

(١٥٩) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "دلالةٌ أنَّ إجماع قرنٍ حُجَّةٌ".

وقولُه تعالى: ﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [سورة الحج:٧٨] [وإن][(١٦١)] أراد الصَّلاةَ/ [ط: ٥٨٩: و] المعروفةَ والزَّكاةَ المعروفة ففي الأمر بإقامة الصَّلاة أمرٌ بإصلاح ما بينهم وبين ربِّهم، وفي الزَّكاة إصلاحُ ما بينهم وبين الخَلْق؛ كقولِه ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [سورة العنكبوت:٤٥].

وفي حرف ابنِ مسعودٍ: (إنَّ الصَّلاةَ تأمُر بالعدل وتنهى عن الفحشاء والمنكَر)[(١٦٢)].

وقولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ﴾:

قال بعضُهم[(١٦٣)]: بدِين الله. وهو ما ذُكر فيما تَقدَّم ذِكرُه مِن قوله: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ﴾.

﴿ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ إلى آخِر ما ذَكَر:

فكأنَّه يقول: اعتَصِموا به بالذي ذَكَر. وأصلُ الاعتصام هو الالْتِجاءُ إليه؛ فكأنَّه قال: اعتَصِموا مِن كلِّ ما نهى عنه مِن الشُّرور بكُلِّ ما أمر به مِن الخَير. والله أعلم.

وقولُه تعالى: ﴿هُوَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ [سورة الحج:٧٨]:

قال الحسنُ[(١٦٤)]: هو مولى كلِّ مَن [مَوْلاه][(١٦٥)] بالطَّاعة.

وقال بعضُهم[(١٦٦)]: [المولى أي ناصرُ][(١٦٧)]؛ أي هو ناصِرُكم وحافِظكم.

﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [سورة الحج:٧٨]:

النَّصيرُ المانِعُ.

---

(١٦٠) إجماعُ العلماء: ... يجب اتِّباعُهم فيه لأنَّهم منفردون بالعلم، مجتمِعون عليه؛ فإنْ كانوا متفرِّقين علمتَ أنَّ مَن كان قبْلهم كانوا متفرِّقين مِن كلِّ قرن. انظر: جِماعُ العلم، للشَّافعي (ص: ٢٣). وفي مختصر المستصفى، لابنِ رُشدٍ الحفيد (ص: ٩٣): فينبغي أن يُصرَّح فيه بنقل العمل قَرنًا بعد قرنٍ حتَّى يُوصَل بذلك إلى زمن رسول الله.

(١٦١) في (ح، ك): "فإن".

(١٦٢) هناك رواياتٌ لآثارٍ عن ابن مسعود أخرجها ابنُ جرير في تفسيره (١٨/ ٤٠٨- ٤٠٩)، وذكر ابنُ عطيَّة في تفسيره (٤/ ٣١٩) أنَّها قراءةُ الرَّبيع بن أنس.

(١٦٣) ذكره يحيى بنُ سلَّام في تفسيره (١/ ٣٩١) مُعلَّقًا عن الحسن، وعن محمد بن السَّائب (١/ ٣٩١).

(١٦٤) عند الثَّعلَبي: تَمسَّكوا بدِين الله الذي لَطَف بعباده (٧/ ٣٦).

(١٦٥) كذا في جميع النُّسخ، والصَّواب: "والاه".

(١٦٦) مقاتل بن سليمان في تفسيره (٣/ ١٤٠).

(١٦٧) في (ح): "المولى النَّاصرُ"، وهو الصَّواب.

والنَّصيرُ المنتصِرُ ينتصر لهم مِن أعدائهم، ويَمنع عنهم الأعداء.

وجائزٌ أنْ يكونَ قَولُه: ﴿هُوَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ أي ربُّكم وسيِّدُكم؛ يقال المولى[١٦٨] العبد: هذا مَوْلاه وسَيِّدُه. والله أعلم.

(١٦٨) في (ح): "مولى"، والصَّواب: "لِمَولى".

الخاتمة

وختاما وبعد سؤال الله القبول، قد وتوصلت في البحث إلى **النتائج** التالية:

أولاً: صحة وثبوت نسبة كتاب شرح التأويلات لمصنفه علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي.

ثانياً: تفسير علاء الدين السمرقندي من التفاسير المنضبطة على أصول التفسير، وهو من العلماء المبرِّزين من كثرة الاستنباطات الموجودة في تفسيره.

ثالثًا: يُعد علاء الدين السمرقندي من أئمة الحنفية المبرِّزين في العلم؛ خاصة في الفقه وأصوله فهو يذكر بعض قواعد الأصول في تفسيره، ويرجح مذهبه الحنفي عند الخلاف مع الشافعية.

رابعًا: يكثر ويكرر من ردوده على المعتزلة..

من أهم **التوصيات** التي أوصي بها طلبة العلم وأسال الله أن ينفع بها وهي:

أولاً: تحقيق ودراسة كتب المؤلف التي لم تتحقق بعد.

ثانياً: دراسة المحتملات التفسيرية والاستنباطات الواردة في هذا التفسير.

ثالثا: دراسة تأثير تفسير شرح التأويلات على من بعده من المفسرين وخاصة الثعلبي والبغوي في الآثار.

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة الكبرى لابي عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
٢. إصلاح المنطق، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م
٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
٤. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٥. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
٩. التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
١٠. تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، المحقق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م
١١. تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

١٢. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى:٣٢٧هـ)، المحقق:أسعد محمد الطيب، الناشر:مكتبة نزار مصطفى الباز-المملكة العربية السعودية، الطبعة:الثالثة-١٤١٩ ه
١٣. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ
١٤. تفسير عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ
١٥. تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، الطبعة: الأولى.
١٦. تفسير يحيى بن سلام، ليحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (المتوفى: ٢٠٠هـ)، تحقيق: الدكتورة هند شلبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
١٨. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى:٦٧١هـ)، تحقيق:أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر:دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة:الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤ م.
١٩. الجامع لعلوم الإمام أحمد، للعقيدة والفقه، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٢٠. الجامع، لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب - الدكتور علي عبد الباسط مزيد، الناشر: دار الوفاء، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م
٢١. جماع العلم، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار الأثار، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٢. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م
٢٣. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى:٧٧٥هـ)، الناشر:مير محمد كتب خانه – كراتشي
٢٤. الدر المنثور في التفسير بالماثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: (٩١١هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر – مصر، سنة النشر: [١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م].
٢٥. الدر المنثور في التفسير بالماثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: (٩١١هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر – مصر، سنة النشر: [١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م].
٢٦. دراسات في الفِرق والعقائد، لعبد الحميد عرفان، الناشر: دار البشير – الأردن، ١٩٩٧م.
٢٧. السنة، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (المتوفى: ٢٩٠هـ)، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٢٨. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٢٩. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (٢٠٩، ٢٧٩ هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م
٣٠. الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، دار النشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.
٣١. الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، تقديم وتحقيق: جمال الدين العلوي، تصدير: محمد علال سيناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م
٣٢. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي.
٣٣. غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٣٤. الفتاوى الكبرى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٦.

٣٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
٣٦. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه:محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، الناشر:طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر-لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة:الأولى، ١٣٢٤ هـ.
٣٧. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى:١٤٢١هـ)، الناشر:الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة:الثالثة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٣٨. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي
٣٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ
٤٠. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى:٤٢٧هـ)، تحقيق:الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق:الأستاذ نظير الساعدي، الناشر:دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة:الأولى ١٤٢٢، هـ-٢٠٠٢ م
٤١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله المعروف باسم حاجي خليفة(المتوفى: ١٠٦٧ هـ)، الناشر: مكتبة المثنى بغداد وبعد ذلك صورتها المكاتب في لبنان بنفس الترقيم، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
٤٢. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ
٤٣. المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر
٤٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢ هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
٤٥. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ـ سنة الوفاة ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ٢٠٠٠م، مكان النشر: بيروت.
٤٦. مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع - بحث في العلاقات بين مطالع سور القرآن وخواتيمها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، قرأه وتممه: د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٤٧. مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: ٧٦٨هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار، الناشر: دار الجيل – لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٤٨. مرويَّات الحسن البصري في التَّفسير، رسالة دكتوراة، لأبي الأمجد شير علي شاه، الجامعة الإسلامية، قسم الدراسات العليا، شعبة التفسير، ١٤٠٧هـ.
٤٩. مرويَّات الحسن البصري في التَّفسير، رسالة دكتوراة، لأبي الأمجد شير علي شاه، الجامعة الإسلامية، قسم الدراسات العليا، شعبة التفسير، ١٤٠٧هـ.
٥٠. مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م
٥١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٢. المصفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى:٥٩٧هـ)، المحقق:حاتم صالح الضامن، الناشر:مؤسسة الرسالة، الطبعة:الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٥٣. معالم التنزيل في تفسير القرآن، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٥٤. معالم التنزيل في تفسير القرآن، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٥٥. معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٥٦. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى / محمدعلى نجار / عبدالفتاح إسماعيل شلبى، الناشر: دارالمصرية للتأليف والترجمة، مكان الطبع: مصر.
٥٧. معجم الأدباء، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٥٨. معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٩. المغني شرح مختصر الخرقي، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (٦٢٠-٥٤١هـ)، الناشر:دار إحياء التراث العربي، رقم الطبعة:الأولى، سنة النشر:١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٦٠. المِلَل والنِّحَل، للشَّهرسْتاني
٦١. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢
٦٢. موطأ الإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤١٢ هـ
٦٣. موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م
٦٤. موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية
٦٥. الناسخ والمنسوخ، لهبة الله بن سلامة بن نصر المقري، الناشر:المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤، تحقيق:زهير الشاويش أ محمد كنعان.
٦٦. النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان
٦٧. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٦٨. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

Romanization of references

1. Al-Ibānah al-Kubrá li-Abī ʻAbd Allāh ʻUbayd Allāh ibn Muḥammad al-ʻukbary al-maʻrūf bi-Ibn baṭṭah al-ʻUkbarī (al-mutawaffá : 387h), edited by: Reda Moati, Othman Al-Ethiopian, Youssef Al-Wabil, Al-Walid bin Saif Al-Nasr, and Hamad Al-Tuwaijri, publisher: Dar Al-Rayah for Publishing and Distribution, Riyadh.

2. Iṣlāḥ al-manṭiq, li-Ibn al-Sikkīt, Abū Yūsuf Yaʻqūb ibn Isḥāq (al-mutawaffá : 244h), edited by: Muhammad Maraab, publisher: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, first edition 1423 AH, 2002 AD

3 . Iṣlāḥ al-manṭiq, li-Ibn al-Sikkīt, Abū Yūsuf Yaʻqūb ibn Isḥāq (al-mutawaffá : 244h), edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, publisher: Dar Al-Fikr Al-Arabi - Cairo, and the Cultural Books Foundation - Beirut, first edition, 1406 AH - 1982 AD.

4. Al-Intiṣār fī al-radd ʻalá al-Muʻtazilah al-qadarīyah al-ashrār, li-Abī al-Ḥusayn Yaḥyá ibn Abī al-Khayr ibn Sālim al-ʻUmrānī al-Yamanī al-Shāfiʻī (al-mutawaffá : 558h), edited by: Saud bin Abdul Aziz al-Khalaf, publisher: Adwa' al-Salaf, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1419 AH/1999 AD.

5. Al-Intiṣār fī al-radd ʻalá al-Muʻtazilah al-qadarīyah al-ashrār, li-Abī al-Ḥusayn Yaḥyá ibn Abī al-Khayr ibn Sālim al-ʻUmrānī al-Yamanī al-Shāfiʻī (al-mutawaffá : 558h), edited by: Saud bin Abdul Aziz al-Khalaf, publisher: Adwa' al-Salaf, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1419 AH/1999 AD.

6. Badā'iʻ al-ṣanā'iʻ fī tartīb al-sharā'iʻ, al-mu'allif : ʻAlā' al-Dīn, Abū Bakr ibn Masʻūd ibn Aḥmad al-Kāsānī al-Ḥanafī (al-mutawaffá : 587h), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Edition: Second, 1406 AH - 1986 AD.

7. Badā'iʻ al-ṣanā'iʻ fī tartīb al-sharā'iʻ, al-mu'allif : ʻAlā' al-Dīn, Abū Bakr ibn Masʻūd ibn Aḥmad al-Kāsānī al-Ḥanafī (al-mutawaffá : 587h), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Edition: Second, 1406 AH - 1986 AD.

8. Tuḥfat al-Aḥwadhī bi-sharḥ Jāmiʻ al-Tirmidhī, li-Abī al-ʻUlā Muḥammad ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAbd al-Raḥīm almbārkfwrá (al-mutawaffá : 1353h), publisher: Dar al-Kutub al-`Ilmiyyah - Beirut

9. Alt'ryfāt al-fiqhīyah, li-Muḥammad ʻUmaym al-iḥsān almjddy albrkty, al-Nāshir : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah (iʻādat ṣaff lil-Ṭibaʻah al-qadīmah fī Bākistān 1407h-1986m), edition: first, 1424 AH - 2003 CE

10. Taʻlīq Mukhtaṣar ʻalá Kitāb Lumʻah al-iʻtiqād al-Hādī ilá sabīl al-Rashād, li-Muḥammad ibn Ṣāliḥ ibn Muḥammad al-ʻUthaymīn (al-mutawaffá : 1421h), editor: Ashraf ibn `Abd al-Maqsood ibn `Abd al-Rahim, publisher: Maktabat Adwa` al-Salaf, edition: third edition 1415 AH - 1995 CE

11. Tafsīr al-Qur'ān al-ʻAzīz, li-Abī ʻAbd Allāh Muḥammad ibn ʻAbd Allāh ibn ʻĪsá ibn Muḥammad al-Murrī, al-Ilbīrī al-maʻrūf bi-Ibn Abī zamanīn al-Mālikī (al-mutawaffá : 399h), Investigator: Abu Abdullah Hussein bin Akasha - Muhammad bin Mustafa Al-Kanz, Publisher: Al-Farouk Al-Hadithah - Egypt/Cairo, Edition: First, 1423 AH - 2002 AD.

12. Tafsīr al-Qur'ān al-'Aẓīm li-Ibn Abī Ḥātim, li-Abī Muḥammad 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs ibn al-Mundhir al-Tamīmī, al-Ḥanẓalī, al-Rāzī Ibn Abī Ḥātim (al-mutawaffá : 327h), Investigator: Asaad Muhammad al-Tayyib, Publisher: Nizar Mustafa al-Baz Library - Kingdom of Saudi Arabia, Edition: Third - 1419 AH.
13. Tafsīr al-Qur'ān al-'Aẓīm li-Ibn Abī Ḥātim, li-Abī Muḥammad 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs ibn al-Mundhir al-Tamīmī, al-Ḥanẓalī, al-Rāzī Ibn Abī Ḥātim (al-mutawaffá : 327h), Investigator: Asaad Muhammad al-Tayyib, Publisher: Nizar Mustafa al-Baz Library - Kingdom of Saudi Arabia, Edition: Third - 1419 AH.
14. Tafsīr 'Abd al-Razzāq, li-Abī Bakr 'Abd al-Razzāq ibn Hammām ibn Nāfi' al-Ḥimyarī al-Yamānī al-Ṣan'ānī (al-mutawaffá : 211h), Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Investigation: Dr. Mahmoud Muhammad Abdo, Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah - Beirut., Edition: First, Year 1419 AH.
15. Tafsīr Muqātil ibn Sulaymān, li-Abī al-Ḥasan Muqātil ibn Sulaymān ibn Bashīr al-Azdī bālwlā' al-Balkhī, Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah - Lebanon/Beirut - 1424 AH - 2003 AD, Edition: First.
16. Tafsīr Yaḥyá ibn Sallām, li-Yaḥyá ibn Sallām ibn Abī Tha'labat, al-Taymī bālwlā', min Tayyim Rabī'ah, al-Baṣrī thumma al-Ifrīqī al-Qayrawānī (al-mutawaffá : 200h), Investigation: Dr. Hind Shalabi, Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, Edition: First, 1425 AH - 2004 AD.
17. Jāmi' al-Bayān 'an Ta'wīl āy al-Qur'ān, li-Muḥammad ibn Jarīr ibn Yazīd ibn Kathīr ibn Ghālib al-Āmulī, Abū Ja'far al-Ṭabarī (al-mutawaffá : 310h), edited by: Dr. Abdullah ibn Abdul Mohsen al-Turki, in cooperation with the Center for Islamic Research and Studies at Dar al-Hijr, Dr. Abdul-Sand Hassan Yamama, publisher: Dar al-Hijr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, first edition, 1422 AH - 2001 AD
18. Al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān, li-Abī 'Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Bakr ibn Faraḥ al-Anṣārī al-Khazrajī Shams al-Dīn al-Qurṭubī (al-mutawaffá : 671h), edited by: Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh, publisher: Dar al-Kutub al-Masriyyah - Cairo, second edition, 1384 AH - 1964 AD.
19. Al-Jāmi' li-'Ulūm al-Imām Aḥmad, lil-'aqīdah wa-al-fiqh, li-Abī 'Abd Allāh Aḥmad ibn Ḥanbal, Author: Khaled al-Rabat, Sayyid Izzat Eid [with the participation of researchers at Dar al-Falah], Publisher: Dar al-Falah for Scientific Research and Heritage Verification, Fayoum - Arab Republic of Egypt, Edition: First, 1430 AH - 2009 AD.
20. Al-Jāmi', li-Abī Muḥammad 'Abd Allāh ibn Wahb ibn Muslim al-Miṣrī al-Qurashī (al-mutawaffá : 197h), Investigator: Dr. Rifat Fawzi Abdul Muttalib - Dr. Ali Abdul Basit Mazid, Publisher: Dar al-Wafa, Edition: First 1425 AH - 2005 AD.
21. Jammā' al-'Ilm, llshāf'y Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Idrīs ibn al-'Abbās ibn 'Uthmān ibn Shāfi' ibn 'Abd al-Muṭṭalib ibn 'Abd Manāf al-Muṭṭalibī al-

Qurashī al-Makkī (al-mutawaffá : 204h), Publisher: Dar al-Athar, Edition: First 1423 AH - 2002 AD.

22. Jamharat al-lughah, li-Abī Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Durayd al-Azdī (al-mutawaffá : 321h), edited by: Ramzi Munir Baalbaki, publisher: Dar al-Ilm lil-Malayin - Beirut, first edition, 1987 AD

23. Al-Jawāhir al-muḍīyah fī Ṭabaqāt al-Ḥanafīyah, li-'Abd al-Qādir ibn Muḥammad ibn Naṣr Allāh al-Qurashī, Abū Muḥammad, Muḥyī al-Dīn al-Ḥanafī (al-mutawaffá : 775h), publisher: Mir Muhammad Kutub Khana – Karachi.

23. Al-Jawāhir al-muḍīyah fī Ṭabaqāt al-Ḥanafīyah, li-'Abd al-Qādir ibn Muḥammad ibn Naṣr Allāh al-Qurashī, Abū Muḥammad, Muḥyī al-Dīn al-Ḥanafī (al-mutawaffá : 775h), publisher: Mir Muhammad Kutub Khana - Karachi

24. Al-Durr al-manthūr fī al-tafsīr bālmāthwr, li-'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Suyūṭī t : (911h), edited by: Hijr Center for Research, publisher: Dar Hijr - Egypt, year of publication: [1424 AH - 2003 AD].

25. Al-Durr al-manthūr fī al-tafsīr bālmāthwr, li-'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Suyūṭī t : (911h), edited by: Hijr Center for Research, publisher: Dar Hijr - Egypt, year of publication: [1424 AH - 2003 AD].

26. Dirāsāt fī alfirq wa-al-'aqā'id, li-'Abd al-Ḥamīd 'Irfān, publisher: Dar Al-Basheer - Jordan, 1997 AD.

27. Al-Sunnah, li-Abī 'Abd al-Raḥmān 'Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal alshybānī al-Baghdādī (al-mutawaffá : 290h), verified by: Dr. Muhammad bin Saeed bin Salem al-Qahtani, publisher: Dar Ibn al-Qayyim - Dammam, edition: first, 1406 AH - 1986 AD

28. Sunan Abī Dāwūd, li-Abī Dāwūd Sulaymān ibn al-Ash'ath ibn Isḥāq ibn Bashīr ibn Shaddād ibn 'Amr al-Azdī alssiajistāny (al-mutawaffá : 275h), verified by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, publisher: Al-Maktaba al-Asriya, Sidon - Beirut.

29. Sunan al-Tirmidhī, li-Abī 'Īsá Muḥammad ibn 'Īsá al-Tirmidhī, (209, 279 H), Investigator: Bashar Awad Marouf, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, Year of Publication: 1998 AD

30. Al-Sharh Al-Mumti' 'ala Zad Al-Mustaqni', by Muhammad bin Saleh bin Muhammad Al-Uthaymeen (died: 1421 AH), Publisher: Dar Ibn Al-Jawzi, Edition: First, 1422 - 1428 AH.

31. Al-Ḍarūrī fī uṣūl al-fiqh aw Mukhtaṣar al-Mustaṣfá, li-Abī al-Walīd Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Rushd al-Qurṭubī al-shahīr bi-Ibn Rushd al-Ḥafīd (al-mutawaffá : 595h), presented and investigated by: Jamal al-Din al-Alawi, foreword by: Muhammad Allal Sinasser, publisher: Dar al-Gharb al-Islami, Beirut - Lebanon, edition: first, 1994 AD

32. Ḍa'īf al-Jāmi' al-Ṣaghīr wa-ziyāyadatuhu, li-Abī 'Abd al-Raḥmān Muḥammad Nāṣir al-Dīn, ibn al-Ḥājj Nūḥ ibn Najātī ibn Ādam, al'shqwdry al-

Albānī (al-mutawaffá : 1420h), supervised by: Zuhair al-Shawish, publisher: al-Maktab al-Islami.
33. Gharīb al-Qur'ān, li-Abī Muḥammad 'Abd Allāh ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dīnawarī (al-mutawaffá : 276h), investigated by: Ahmad Saqr, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (perhaps a photocopy of the Egyptian edition), year: 1398 AH - 1978 AD
34. Al-Fatāwá al-Kubrá, li-Aḥmad ibn 'Abd al-Ḥalīm ibn Taymīyah al-Ḥarrānī Abū al-'Abbās, edited by: Hassanein Muhammad Makhlouf, publisher: Dar Al-Ma'rifah - Beirut, first edition, 1386.
35. Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari, by Ahmad bin Ali bin Hajar Abu Al-Fadl Al-Asqalani Al-Shafi'i, publisher: Dar Al-Ma'rifah - Beirut, 1379.
36. Al-Fawā'id al-bahīyah fī tarājim al-Ḥanafīyah, li-Abī al-Ḥasanāt Muḥammad 'Abd al-Ḥayy al-Laknawī al-Hindī, edited and annotated by: Muhammad Badr Al-Din Abu Firas Al-Na'sani, publisher: printed at Dar Al-Sa'adah Press near the governorate of Egypt - owned by Muhammad Ismail, first edition, 1324 AH.
37. Al-Qawā'id al-muthlá fī ṣifāt Allāh wa-asmā'ihi al-ḥusná, li-Muḥammad ibn Ṣāliḥ ibn Muḥammad al-'Uthaymīn (al-mutawaffá : 1421h), publisher: Islamic University, Medina, third edition, 1421 AH/2001 AD.
38. Kitāb al-'Ayn, li-Abī 'Abd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī, publisher: Dar and Library of al-Hilal, edited by: Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim al-Samarra'i
39. Al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl, li-Abī al-Qāsim Maḥmūd ibn 'Amr ibn Aḥmad, al-Zamakhsharī Jār Allāh (al-mutawaffá : 538h), publisher: Dar al-Kitab al-Arabi – Beirut, edition: third - 1407 AH
40. Al-Kashf wa-al-bayān 'an tafsīr al-Qur'ān, li-Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Tha'labī, Abū Isḥāq (al-mutawaffá : 427h), edited by: Imam Abu Muhammad bin Ashur, reviewed and proofread by: Professor Nazir al-Sa'idi, publisher: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut – Lebanon, edition: first 1422 AH-2002 AD.
41. Kashf al-ẓunūn 'an asāmī al-Kutub wa-al-Funūn, li-Muṣṭafá ibn Allāh al-ma'rūf Bāsim Ḥājjī Khalīfah (al-mutawaffá : 1067h), publisher: Al-Muthanna Library, Baghdad, and later it was photographed by offices in Lebanon with the same numbering, publication date: 1941 AD.
42. Mujāz al-Qur'ān, li-Abī 'Ubaydah Mu'ammar ibn al-Muthanná altymá al-Baṣrī (al-mutawaffá : 209h), edited by: Muhammad Fuad Sezgin, publisher: Maktabat al-Khanji – Cairo, edition: 1381 AH
43. Al-Majmū' sharḥ al-Muhadhdhab, li-Abī Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī (al-mutawaffá : 676h), publisher: Dar al-Fikr
44. Al-Muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-'Azīz, li-Abī Muḥammad 'Abd al-Ḥaqq ibn Ghālib ibn 'Abd al-Raḥmān ibn Tammām ibn 'Aṭīyah al-Andalusī al-Muḥāribī (al-mutawaffá : 542h), edited by: Abd al-Salam Abd al-Shafi

Muhammad, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, edition: first - 1422 AH.
45 Al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A'ẓam, li-Abī al-Ḥasan 'Alī ibn Ismā'īl ibn sydh al-Mursī sanat al-wafāh 458h, investigation: Abdul Hamid Handawi, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, year of publication: 2000 AD, place of publication: Beirut.
46. Marāṣid al-Maṭāli' fī tanāsub al-Muqāṭi' wa-al-maṭāli'-baḥth fī al-'Alāqāt bayna Maṭāli' suwar al-Qur'ān wkhwātymhā, li-'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (al-mutawaffá : 911h), read and completed by: Dr. Abdul Mohsen bin Abdul Aziz Al-Askar, publisher: Dar Al-Minhaj Library for Publishing and Distribution, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, edition: first, 1426 AH.
47. Marham al-'ilal al-mu'ḍilah fī al-radd 'alá a'immat al-Mu'tazilah, li-Abī Muḥammad 'Afīf al-Dīn 'Abd Allāh ibn As'ad ibn 'Alī ibn Sulaymān al-Yāfi'ī (al-mutawaffá : 768h), Investigator: Mahmoud Muhammad Mahmoud Hassan Nassar, Publisher: Dar al-Jeel - Lebanon - Beirut, Edition: First, 1412 AH - 1992 AD.
48. Mrwyyāt al-Ḥasan al-Baṣrī fī alttafsyr, PhD Thesis, by Abu al-Amjad Sher Ali Shah, Islamic University, Department of Graduate Studies, Interpretation Division, 1407 AH.
49. Mrwyyāt al-Ḥasan al-Baṣrī fī alttafsyr, PhD Thesis, by Abu al-Amjad Sher Ali Shah, Islamic University, Department of Graduate Studies, Interpretation Division, 1407 AH.
50. Musnad Ibn Abī Shaybah, li-Abī Bakr ibn Abī Shaybah, 'Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn 'Uthmān ibn khwāsty al-'Absī (al-mutawaffá : 235h), verified by: Adel Ibn Yousef Al-Azzazi and Ahmad Ibn Fareed Al-Muzaidi, publisher: Dar Al-Watan - Riyadh, first edition, 1997 AD
51. Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, li-Abī 'Abd Allāh Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad al-Shaybānī (al-mutawaffá : 241h), verified by: Shuaib Al-Arnaout - Adel Murshid, and others, supervised by: Dr. Abdullah Ibn Abdul Mohsen Al-Turki, publisher: Al-Risala Foundation, first edition, 1421 AH - 2001 AD.
52. Al-Muṣaffá bi-akuff ahl al-rusūkh min 'ilm al-Nāsikh wa-al-mansūkh, li-Jamāl al-Dīn Abū al-Faraj 'Abd al-Raḥmān ibn 'Alī ibn Muḥammad al-Jawzī (al-mutawaffá : 597h), researcher: Hatim Salih al-Dhamin, publisher: Al-Risalah Foundation, edition: third edition, 1418 AH/1998 AD.
53. Ma'ālim al-tanzīl fī tafsīr al-Qur'ān, li-Muḥyī al-Sunnah, Abū Muḥammad al-Ḥusayn ibn Mas'ūd al-Baghawī (al-mutawaffá : 510h), Investigator: Muhammad Abdullah al-Nimr - Uthman Juma'ah Damiriyah - Sulayman Muslim al-Harsh, Publisher: Dar Taybah for Publishing and Distribution, Fourth Edition, 1417 AH - 1997 AD
54 Ma'ālim al-tanzīl fī tafsīr al-Qur'ān, li-Muḥyī al-Sunnah, Abū Muḥammad al-Ḥusayn ibn Mas'ūd al-Baghawī (al-mutawaffá : 510h), Investigator:

Muhammad Abdullah al-Nimr - Uthman Juma'ah Damiriyah - Sulayman Muslim al-Harsh, Publisher: Dar Taybah for Publishing and Distribution, Fourth Edition, 1417 AH - 1997 AD.

55. Ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuh, li-Ibrāhīm ibn al-sirrī ibn Sahl, Abū Isḥāq al-Zajjāj (al-mutawaffá : 311h), Investigator: Abdul Jalil Abduh Shalabi, Publisher: Alam al-Kutub - Beirut, First Edition 1408 AH - 1988 AD

56. Ma'ānī al-Qur'ān, li-Abī Zakarīyā Yaḥyá ibn Ziyād al-Farrā', edited by: Ahmed Youssef Nagati / Muhammad Ali Najjar / Abdul Fattah Ismail Shalabi, publisher: Dar Al-Masriya for Authorship and Translation, place of publication: Egypt.

57. Mu'jam al-Udabā', li-Shihāb al-Dīn Abū 'Abd Allāh Yāqūt ibn 'Abd Allāh al-Rūmī al-Ḥamawī (al-mutawaffá : 626h), edited by: Ihsan Abbas, publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, edition: first, 1414 AH - 1993 AD

58. Mu'jam Maqāyīs al-lughah, al-mu'alliḥ : Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, publisher: Dar Al-Fikr, edition: 1399 AH - 1979 AD.

59. Al-Mughnī sharḥ Mukhtaṣar al-Khiraqī, li-'Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Qudāmah al-Maqdisī Abū Muḥammad (541-620h), publisher: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, edition number: first, year of publication: 1405 AH / 1985 AD.

60. Almilal wālnniḥal, llshshahrstāny.

61. Al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj, li-Abī Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī (al-mutawaffá : 676h), publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, second edition, 1392.

62. Muwaṭṭa' al-Imām Mālik bi-riwāyat Abī Muṣ'ab al-Zahrī, li-Mālik ibn Anas ibn Mālik ibn 'Āmir al-Aṣbaḥī al-madanī (al-mutawaffá : 179h), verified by: Bashar Awad Marouf - Mahmoud Khalil, publisher: Al-Risala Foundation, year of publication: 1412 AH.

63. Muwaṭṭa' al-Imām Mālik, li-Mālik ibn Anas ibn Mālik ibn 'Āmir al-Aṣbaḥī al-madanī (al-mutawaffá : 179h), authenticated, numbered, hadiths extracted and commented on by: Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi, publisher: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut - Lebanon, year of publication: 1406 AH - 1985 M

64. Muwaṭṭa' Mālik bi-riwāyat Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Shaybānī, li-Mālik ibn Anas ibn Mālik ibn 'Āmir al-Aṣbaḥī al-madanī (al-mutawaffá : 179h), commentary and investigation: Abdul Wahhab Abdul Latif, publisher: Al-Maktaba al-Ilmiyyah, edition: second

65. Al-Nāsikh wa-al-mansūkh, lhbh Allāh ibn Salāmah ibn Naṣr al-Muqrī, publisher: Al-Maktab al-Islami - Beirut, first edition, 1404, investigation: Zuhair al-Shawish, Muhammad Kanaan.

66. Al-Nukat wa-al-'uyūn, li-Abī al-Ḥasan 'Alī ibn Muḥammad ibn Muḥammad ibn Ḥabīb al-Baṣrī al-Baghdādī, al-shahīr bālmāwrdy (al-mutawaffá : 450h), edited by: Al-Sayyid Ibn Abdul-Maqsoud bin Abdul-Rahim, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut / Lebanon

67. Al-Wāfī bi-al-Wafayāt, li-Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak ibn ʻAbd Allāh al-Ṣafadī (al-mutawaffá : 764h), edited by: Ahmad Al-Arnaout and Turki Mustafa, publisher: Dar Ihya Al-Turath - Beirut, year of publication: 1420 AH - 2000 AD.

68. Al-Wasīṭ fī tafsīr al-Qur'ān al-Majīd, li-Abī al-Ḥasan ʻAlī ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʻAlī al-Wāḥidī, al-Nīsābūrī, al-Shāfiʻī (al-mutawaffá : 468h), investigation and commentary: Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjoud, Sheikh Ali Muhammad Mu'awwad, Dr. Ahmad Muhammad Seera, Dr. Ahmad Abd al-Ghani al-Jamal, Dr. Abd al-Rahman Uwais, presented and reviewed by: Professor Dr. Abd al-Hay al-Farmawi, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, edition: first, 1415 AH - 1994 AD.